التقرير السنوي

السلطة القضائية
ديوان قاضي القضاة

السلطة القضائية
ديوان قاضي القضاة

2015

ديوان قاضي القضاة

هواتف

970-2-2422107

970-2-2422109

رام الله:

البيرة – شارع المغتربين – بجانب أجنحة جمزو الفندقية

ص . ب :

1895

فاكس :

+970 - 2- 2422126

الموقع الإلكتروني

http://www.kudah.pna.ps

الفهرست :

الرقم	الموضـــوع	رقم الصفحة
.1	رسالة ورؤية ديوان قاضي القضاة	6
.2	تقديم	7
.3	الهيكل التنظيمي لديوان قاض القضاة	8
.4	نبذة عن ديوان قاضي القضاة	9
.5	علاقات ديوان قاضي القضاة	11
.6	مهام ديوان قاضي القضاة	12
.7	وظائف المحاكم الشرعية	14
.8	نبذة عن تطور العمل في ديوان قاضي القضاة:	16
	على صعيد التشريعات	16
	على صعيد الممارسات والسياسات	18
	على صعيد تكنولوجيا المعلومات	21
	على صعيد البنية التحتية	25
	على صعيد التخطيط القضائي	27
	على صعيد العلاقات العامة والإعلام	30
	على صعيد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي	34
	على صعيد الرقابة الداخلية	36

	على صعيد الشؤون المالية والإدارية	37
	على صعيد التفتيش القضائي	39
.9	إحصائيات	40
	جداول أعمال المحاكم (2012م – 2015 م)	41
	جدول اعمال المحاكم الشرعية 2015 (قضايا ، معاملات ، توثيقات وحجج) في المحافظات الشمالية "الضفة الغربية "	43
	جدول اعمال المحاكم الشرعية 2015 م المحافظات الجنوبية "قطاع غزة "	44
.10	المعاملات	45
	معاملات الزواج خلال العالم 2015 م في المحافظات الشمالية "الضفة الغربية "	45
	معاملات الزواج المكرر خلال العالم 2015 م في المحافظات الشماليه"الضفة الغربية "	47
	معاملات الزواج خلال العالم 2015 م في المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "	48
	معاملات الطلاق خلال العام 2015 م في المحافظات الشماليه " الضفه الغربية"	49
	معاملات الطلاق خلال العام 2015 م في المحافظات الجنوبية "قطاع غزة"	52
	جدول التوثيقات و الحجج خلال العام 2015 م في المحافظات الشماليه " الضفة الغربية "	53
.11	القضايا	54
	جدول القضايا الواردة والمفصولة و المسقطة و المدورة و قضايا النفقة خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية " الضفة الغربية "	55
	جدول قضايا النفقة خلال العام 2015 م في المحافظات الشماليه "الضفة الغربية "	57

.12	جدول أعمال محكمة الاستئناف الشرعية خلال العام 2015 م في المحافظات الشمالية " الضفة الغربية "	58
.13	معاملات حصر الإرث و التخارج في محكمة الاستئناف الشرعية خلال العام 2015 م في المحافظات الشمالية "الضفة الغربية "	59
.14	قضايا النفقات المفصولة استئنافا خلال العام 2015 م في المحافظات الشمالية " الضفة الغربية"	59
.15	جدول أعمال محكمة الاستئناف الشرعية خلال العام 2015 م في المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "	60
.16	المعاملات المنجزة من قبل المحكمة العليا الشرعية خلال العام 2015 م في المحافظات الشماليه "الضفة الغربية "	61
.17	جدول أعمال المحكمة العليا الشرعية خلال العام 2015 م في المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "	62
.18	جدول أعمال نيابة الاحوال الشخصية في المحافظات الشمالية " الضفة الغربية "	63
.19	جدول أعمال دائرة الارشاد والإصلاح الاسري في المحافظات الشماليه " الضفة الغربية "	64
.20	التحديات والتطلعات المستقبلية	65
.21	الخاتمة	67
.22	المحاكم الشرعية وعناوينها	68
.23	البوم صور	72

الرســـالة

قضاء شرعي مستقل منسجم مع قطاع العدل، يختص في النزاعات الاسرية المتعلقة بالأحوال الشخصية والأوقاف، قادر على ضمان اجراءات تقاضي سريعة وعادلة بنزاهة وكرامة وحياد.

الـــرؤية

مجتمع فلسطيني تسوده العدالة وتُصان فيه الحقوق والحريات، ويعتبر مواطنيه سواسية امام القانون والقضاء.

كلمة قاضي القضاة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وعلى آله وأصحابه ، أما بعد،

فإن للقضاء مكانة عالية في الإسلام، إذ هو الفيصل في قضايا المجتمع إذا كان الإثبات صحيحاً في الظاهر والباطن، ومطابقاً للواقع، وصادقاً في نفس الامر، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: " إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها، وفي لفظ إنّما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحو ما أسمع فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنّما أقطع له قطعة من النار".

ولقد أولت فلسطين القضاء الشرعي اهتماماً خاصاً، لما له من أثر فعّال في حفظ استقرار المجتمع، وصيانة النسيج الإجتماعي من آفات التمزق والضعف، وحماية الأفراد من أسباب الإنزلاق خارج السياق القويم القائم على الوسطية والإعتدال، فأنشات ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية باختلاف درجاتها ليقوم الناس فيما بينهم بالقسط والميزان، ولكي يجدوا موئلاً يلجؤون إليه لحل ما يشجر بينهم من القضايا أو المنازعات.

والله نسأل أن يكرمنا بالعدل والحكمة وفصل الخطاب، وأن يوفقنا لخدمة ديننا ووطننا وشعبنا على الوجه الذي يرضيه عنّا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قاضي قضاة فلسطين

محمود صدقي الهباش

الهيكل التنظيمي لديوان قاضي القضاة

من أجل الوصول للعدالة يسعى ديوان قاضي القضاة من خلال هياكله التنظيمية، والمحاكم الشرعية المنتشرة فـــي محافظات الوطن إلى تقديم الخدمة القضائية الأمثل لأبناء الشعب الفلسطيني، والتي من خلالها نساهم في وضع ركائز اجتماعية سليمة، قادرة على الحفاظ على النسيج المجتمعي الذي يعتبر اللبنة الأهم في بناء فلسطين وتحقيق الاهداف الوطنية السامية.

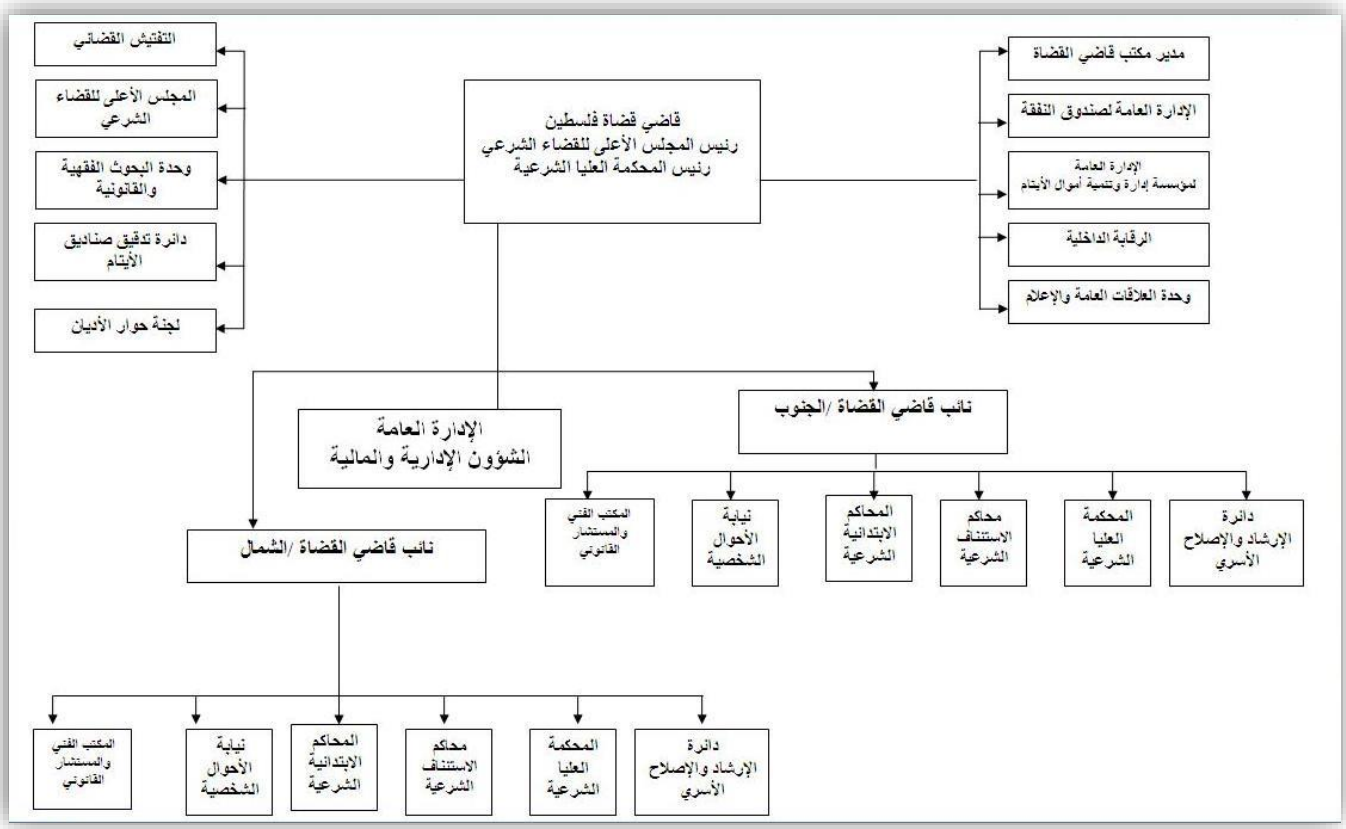

نبذة عن ديوان قاضي القضاة

ديوان قاضي القضاة مظلة القضاء الشرعي الفلسطيني، مرتبط وجوده بالهوية الإسلامية لفلسطين، كان ولا زال جزءاً من هويتها باختلاف وتعاقب من حكموها وكيف حكموها، وفي الوقت الحالي أصبح ديوان قاضي القضاة في فلسطين مؤسسة حكومية غير وزارية ترتبط مباشرة بالرئيس الفلسطيني بموجب القوانين المعمول بها، ولا تزال هذه القوانين سارية المفعول بناءً على المرسوم الرئاسي رقم 1/ 1994، وعززت بالمرسوم الرئاسي رقم 3 / 2012 م، ويتولى إدارتها قاضي القضاة بدرجة وزير.

قاضي القضاة هو المشرف على جميع المحاكم وقضاتها، ويمارس هذه الصلاحيات من خلال مجموعة من الوحدات والإدارات والدوائر لتقديم الدعم اللوجستي والفني لعمل المحاكم اليومي، على النحو الآتي:

1. هيئة التفتيش القضائي.
2. دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري.
3. المكتب الفني.
4. نيابة الأحوال الشخصية.
5. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
6. وحدة العلاقات العامة والإعلام.
7. وحدة البحوث الفقهية والقانونية.
8. دائرة صناديق الأيتام.
9. دائرة الرقابة الداخلية.
10. لجنة حوار الأديان.

11. التخطيط والتطوير القضائي.

ويتمتع ديوان قاضي القضاة باستقلال إداري ومالي كسائر الوزارات والمؤسسات الفلسطينية وفق القانون.

ولقاضي القضاة أن يستحدث أية أقسام أو شعب في هذه الدوائر أو الغائها، أو دمجها في غيرها وفقا لمصلحة العمل حسب الأصول والقانون.

علاقات ديوان قاضي القضاة

يرتبط ديوان قاضي القضاة بمجموعة من العلاقات القانونية وعلاقات التعاون مع عدد من المؤسسات الرسمية الفلسطينية والمؤسسات غير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ودول شقيقة وصديقة، على النحو الآتي:

- قاضي القضاة هو رئيس مجلس إدارة صندوق النفقة.
- عضوية قاضي لتمثيل ديوان قاضي القضاة لمجلس إدارة تنمية أموال اليتامى.
- ممثل عن ديوان قاضي القضاة لعضوية لجنة الاحتضان المركزية برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ممثل عن ديوان قاضي القضاة في الفريق الوطني لقطاع العدالة الفلسطيني برئاسة وزارة العدل.

مهام ديوان قاضي القضاة

يتولى ديوان قاضي القضاة عدداً من المهام الإدارية والقضائية على النحو الآتي:

أولاً: المهام الإدارية :

- الإشراف على المحاكم الشرعية وقضاتها لتأمين سير العدالة طبقاً للقواعد الشرعية والقانونية.
- دعم المحاكم المنتشرة في المحافظات الفلسطينية من خلال تأمين احتياجات المحاكم المادية والبشرية بما يجعلها قادرة على أداء مهامها وتحقيق غاياتها.
- التدقيق المالي والإداري والقضائي على ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية، من خلال وحدة الرقابة الداخلية ومن خلال التفتيش القضائي.
- جمع وتدقيق الإحصاءات التي ترد من المحاكم ومن دوائر الديوان وإعداد تقرير سنوي حول أعمال الديوان.
- العمل على بناء قدرات القضاة والطواقم المعاونة للقضاة والإداريين.
- الإشراف على شؤون المحامين الشرعيين والمأذونين الشرعيين وتنظيمها حسب القوانين المرعية والنافذة.
- التدقيق على معاملات الأيتام في المحاكم الشرعية والتحقق من استقرار عملها وصحته.

ثانياً: المهام القضائية:

وتُمارس من خلال أعضاء المجلس الأعلى للقضاء الشرعي طبقاً للقرار بقانون 2012/3م، وعددهم سبعة على النحو الآتي:

- أولا : رئيس المحكمة العليا رئيساً للمجلس
- ثانياً : نائب قاضي القضاة نائبا للرئيس
- ثالثاً : أقدم قاضي للمحكمة العليا الشرعية في المحافظات الشمالية
- رابعاً : أقدم قاضي للمحكمة العليا الشرعية في المحافظات الجنوبية
- خامساً : أقدم رئيس محكمة استئناف شرعية في المحافظات الشمالية
- سادسا : أقدم رئيس محكمة استئناف شرعية في المحافظات الجنوبية
- سابعاً : رئيس هيئة التفتيش القضائي.

واستناداً إلى قانون تشكيل المحاكم الأردني رقم "16" لعام 1972م فقد نُصَّ على صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، على النحو الآتي:

- تعيين القضاة الشرعيين وتنقلاتهم وترقياتهم.
- نقل القضاة خارج سلك القضاة.
- قبول استقالات القضاة.
- إحالة القضاة على التقاعد.
- محاكمة القضاة وتأديبهم.
- عزل القضاة أو اعتبارهم فاقدين لوظيفتهم.
- انتدابات القضاة إذا زادت مدة الانتداب على ثلاثة أشهر.

وإنّ قرارات المجلس المذكورة ترفع بموجب ذات القانون لسماحة قاضي القضاة للموافقة عليها حسب الأصول والقانون.

وظائف المحاكم الشرعية

تتولى المحاكم الشرعية في فلسطين على مختلف درجاتها – الابتدائية والاستئناف والعليا النظر والفصل في الدعاوى المذكورة أدناه سنداً لقانون أصول المحاكمات الشرعية رقم "12" لعام 1965م الساري في المحافظات الجنوبية وقانون أصول محاكمات شرعية رقم "31" لعام 1959م الساري في المحافظات الشمالية، على النحو الآتي:

1. الوقف وإنشاؤه من قبل المسلمين وشروطه والتولية عليه واستبداله وما له علاقة بإدارته الداخلية وتحويله المسقفات والمستغلات الوقفية للإجارتين وربطها بالمقاطعة.
2. الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين أو بصحة الوقف وما يترتب عليه من حقوق أسست بعرف خاص، أما إذا ادّعى أحد الطرفين بملكية العقار المتنازع فيه مع وجود كتاب وقف أو حكم بالوقف أو كان العقار من الأوقاف المشهورة شهرة شائعة عند أهل القرية أو المحلة وأبرز مدعي الملكية في جميع هذه الحالات أوراقاً ومستندات تعزز ادعاءه، فعلى المحكمة أن تؤجل السير في الدعوى وتكلفة مراجعة المحكمة ذات الصلاحية خلال مدة معقولة، فإذا أبرز ما يدل على إقامة الدعوى لدى تلك المحكمة تقرر المحكمة الشرعية وقف السير في الدعوى التي أمامها إلى أن تبت المحكمة في شأن ملكية العقار وإلا سارت في الدعوى وأكملتها.
3. مداينات أموال الأيتام والأوقاف المربوطة بحجج شرعية.
4. الولاية والوصاية والوراثة.
5. الحجر وفكه وإثبات الرشد.
6. نصب القيم والوصي وعزلهما.
7. المفقود.
8. المناكحات والمفارقات والمهر والجهاز وما يدفع على حساب المهر والنفقة والنسب والحضانة.
9. كل ما يحدث بين الزوجين ويكون مصدره عقد الزواج.
10. تحرير التركات الواجب تحريرها والفصل في الادعاء بملكية أعيانها والحكم في دعاوى الديون التي عليها، إلا ما كان منها متعلقاً بمال غير منقول أو ناشئاً عن معاملة تجارية وتصفيتها وتقسيمها بين الورثة وتعيين حصص الوارثين الشرعية والانتقالية.
11. طلبات الدية إذا كان الفريقان مسلمين وكذلك إذا كان أحدهما غير مسلم ورضيا أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية.
12. التخارج من التركة كلها في الأموال المنقولة وغير المنقولة.

13. الهبة في مرض الموت والوصية.

14. الإذن للولي والوصي والمتولي والقيم ومحاسبتهم والحكم بنتائج هذه المحاسبة.

15. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الإسلامية المسجلة لدى المحاكم الشرعية إذا كان الواقف غير مسلم واتفق الفرقاء على ذلك.

16. كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية بين المسلمين.

17. كل عقد زواج سجل لدى المحاكم الشرعية أو أحد مأذونيها وما ينشأ عنه.

18. الوصية واثباتها.

19. تنظيم الوكالات المتعلقة بأعمال المحاكم الشرعية.

نبذة عن تطور العمل في ديوان قاضي القضاة

لأهمية القضاء الشرعي في الذاكرة الفلسطينية وفي الحياة الفلسطينية على هذه الأرض التي كانت ولا زالت تناضل للحفاظ على هويتها وذاكرتها، شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها بمحاولات تدعيم ركائز العدالة بما فيها القضاء الشرعي، حيث إنّ القانون الأساسي نص على وجودها جزءاً لا يتجزأ من السلطة القضائية والمحاكم الفلسطينية.

وتواصلت الجهود مع وجود الكثير من التحديات الداخلية والخارجية والتي تمثلت بعدم الإستقرار الأمني وبالتالي تواصل مضطرب للأراضي الفلسطينية خاصة في ظل تقسيم المناطق الفلسطينية إلى أ و ب و ج، والإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عدا عن الاختلاف القانوني بينهما.

ولازم هذه التحديات عدد من التأثيرات السلبية التي انعكست على وضعية القضاء بشكل عام والمحاكم الشرعية بشكل خاص، وبالتالي أثّرت على ثقة المواطن بها، لأنّ إهمال الجوانب التطويرية في عمل المحاكم الشرعية أدّى إلى غياب البيئة الملائمة للتقاضي، وتمثَّل ذلك في بطئ سير الدعاوى، وسوء إدارة ملفات التقاضي، وعدم مواءمة المنشآت والمباني لطبيعة عمل القضاء، وضعف الموارد وعدم حداثة الأنظمة الإدارية المساندة، وضعف خدمات الجمهور وغياب أنظمة المعلومات، وتكدّس القضايا لدى المحاكم، وضعف آليات تنفيذ قرارات المحاكم، وغياب التأهيل الممأسس للكوادر القضائية والقانونية والإدارية المساندة، مما خلق حالة من الضعف في القضاء.

وبعد التنبّه والعزم على مواجهة صعوبات الواقع، وضعت الخطط والعديد من الخطوات المستندة عليها للنهوض بهذا الواقع، وبدأت علامات التغيّر في واقع المحاكم ملموسة على أكثر من صعيد، على النحو الآتي:

أولا : على صعيد التشريعات :

يعتبر تشكيل لجنة توحيد الجهاز القضائي بين شطري الوطن من قبل سماحة قاضي القضاة د. محمود الهباش والتي ضمَّت كبار القضاة خطوة هامة، حيث عملت هذه اللجنة على إعداد قوانين قضائية شرعية فلسطينية موحدة تنظم عمل المحاكم الشرعية في فلسطين، على النحو الآتي:

1. مشروع قانون القضاء الشرعي.
2. مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية.
3. مشروع قانون التنفيذ الشرعي.

وقد جاء تشكيل هذه اللجنة منسجماً مع الجهود المنصبة لمشروع الوفاق الوطني ووحدة المؤسسات وبناء الدولة الفلسطينية الواحدة.

4. أصدر سماحة قاضي القضاة عدداً من التعميمات والتي تعمل على تنظيم العمل القضائي والعمل الإداري داخل ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية الفلسطينية، على النحو الآتي:

- إعادة اختصاص النظر في القضايا إضافة إلى المعاملات في المحاكم الصغيرة وهذا من شأنه تعزيز تقديم الخدمة القضائية للجمهور الفلسطيني، وبالتالي تعزيز الوصول للعدالة وتقليل الوقت والجهد والتكلفة على المواطنين وخاصة المهمشين اجتماعياً.

- ضبط وتعزيز الآليات المتعلقة بالإرث والتخارج وفي ذلك تعزيز للوصول للعدالة وخاصة للنساء وانعكاس ذلك على التمكين الاقتصادي للنساء، إلى جانب القصُّر والأيتام.
- تعزيز قضايا الحق العام من خلال تعزيز دور نيابة الأحوال الشخصية، وفي ذلك حفظ لحقوق العباد ورب العباد واستقرار للعمل القضائي.
- مراجعة احتياجات المحافظات الفلسطينية من المأذونين الشرعيين والعمل على سد احتياجاتها وخاصة في الأماكن البعيدة نسبياً عن مقرات المحاكم.
- العمل على تعزيز الشفافية بفتح فرص الاستفادة للموظفين للتقدم لبرامج تتعلق ببناء القدرات، مثل برنامج دبلوم المهارات الإدارية وبرنامج تطوير المؤسسات مع مركز التعليم المستمر التابع لجامعة بيرزيت.
- الشروع بمأسسة التخطيط القضائي ووضع الآلية الواضحة لتعزيز دوره في رسم السياسات وإعداد الخطط.
- تعزيز إبراز الصفة والصورة الدينية والوطنية للقضاء الشرعي، وتمثّل ذلك في مراقبة هلال شهر رمضان والحرص على الوقوف والمشاركة في كافة الفعاليات الدينية والوطنية.

ثانياً: على صعيد الممارسات والسياسات :

يعمل ديوان قاضي القضاة على وضع السياسات التي تشكل القاعدة للممارسات المثلى، التي تعمل على تعزيز الوصول للعدالة، من خلال تقديم تطبيق أمثل للتشريعات والتعليمات التي تحقق الغايات المستندة إلى رؤية ورسالة الديوان، على النحو الآتي:

1. إصدار دليل الإجراءات الموحدة لدائرة الإرشاد والإصلاح الأسري.

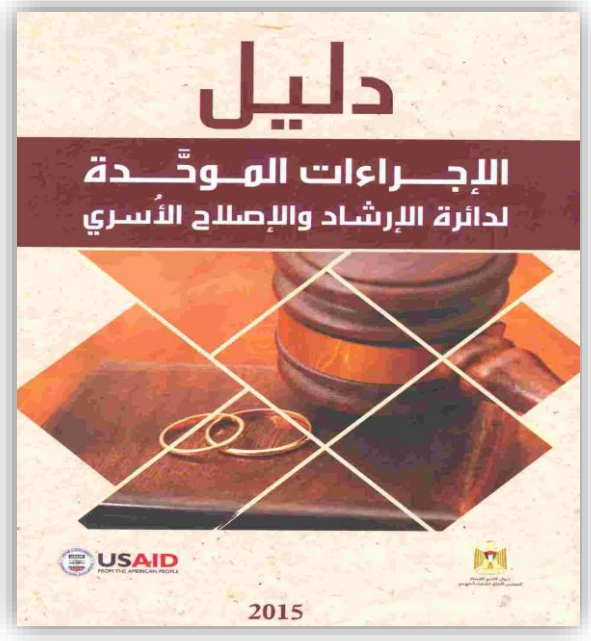

2. إصدار دليل إجراءات الحجج في المحاكم الشرعية.

حجة تخارج

شروط الحصول على الخدمة
كتابة استدعاء مطبوع وموقع من صاحب العلاقة (المستدعي) يقدم للمحكمة في منطقته.
معرفان(شاهدان) يحملان البطاقة الشخصية.

الوثائق المطلوبة للحصول على الخدمة	العدد
بطاقة الهوية الشخصية .	
بيانات الأموال المنقولة وغير المنقولة المراد التخارج عنها مصدقة من المجلس المحلي	
حجة حصر الإرث	
استدعاء يتضمن طلب الحصول على الوثيقة	
تخمين للأموال غير المنقولة من قبل ثلاث مخمنين	

اجراءات الحصول على الخدمة
كتابة الاستدعاء وتقديمه إلى فضيلة قاضي المحكمة بعد التوقيع عليها من قبل فضيلة القاضي يتم تنظيم ضبط ورفعه الى قاضي القضاة.
بعد اخذ الموافقة من قاضي القضاة ترفع الحجة مرة ثانية الى قاضي المحكمة وبعد سماع الشهود يتم التوقيع عليها من قبل فضيلة القاضي.
يتم استيفاء الرسوم من قبل المحاسب.
يتم تسجيلها على النموذج المخصص في القلم ويتم التوقيع عليها من قبل صاحب العلاقة وشاهدي المعاملة الذين يحضرهما صاحب العلاقة.
توقيعها من قبل القاضي تكون المعاملة قد انتهت ويتم تسليم صاحب العلاقة (الحجة أو المعاملة) الخاصة به .
في حال رغبة صاحب العلاقة – المعاملة - استخدام الحجة خارج أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية لا بد من تصديق الحجة من 1.4 ديوان قاضي القضاة . 2.4 وزارة الشؤون الخارجية. 3.4 سفارة الدولة المنوي استخدام الحجة فيها.

3. إصدار دليل إجراءات القضايا في المحاكم الشرعية.

4. الاتفاق مع المجلس الأعلى للقضاء النظامي على فصل التنفيذ الشرعي ونقل صلاحيات عمل دوائر التنفيذ النظامي إلى دوائر تنفيذ شرعي منفصلة، بما يتعلق بالأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية.

5. إعداد الخطة الإستراتيجية للمحاكم الشرعية للأعوام 2017م-2022م.

6. تنظيم عدة أنشطة بالشراكة مع المجتمع المحلي لرفع الوعي حول قانون الأحوال الشخصية وحول دور القضاء الشرعي، وتم الوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة مثل التجمعات البدوية والريفية، وتم إشراك الشباب بعدة حملات ونشاطات تهدف الى رفع الوعي بعمل المحاكم واختصاصاتها، نظراً للأهمية التي يوليها ديوان قاضي القضاة لشريحة الشباب وخاصة طلّاب الجامعات كونهم مقبلين على الزواج ومقبلين على سوق العمل.
7. تنظيم لقاءات إذاعية منتظمة تعمل على رفع الوعي لدى المجتمع الفلسطيني بشكل ممنهج حول قضايا الأحوال الشخصية وعمل المحاكم الشرعية.

ثالثاً: على صعيد تكنولوجيا المعلومات:

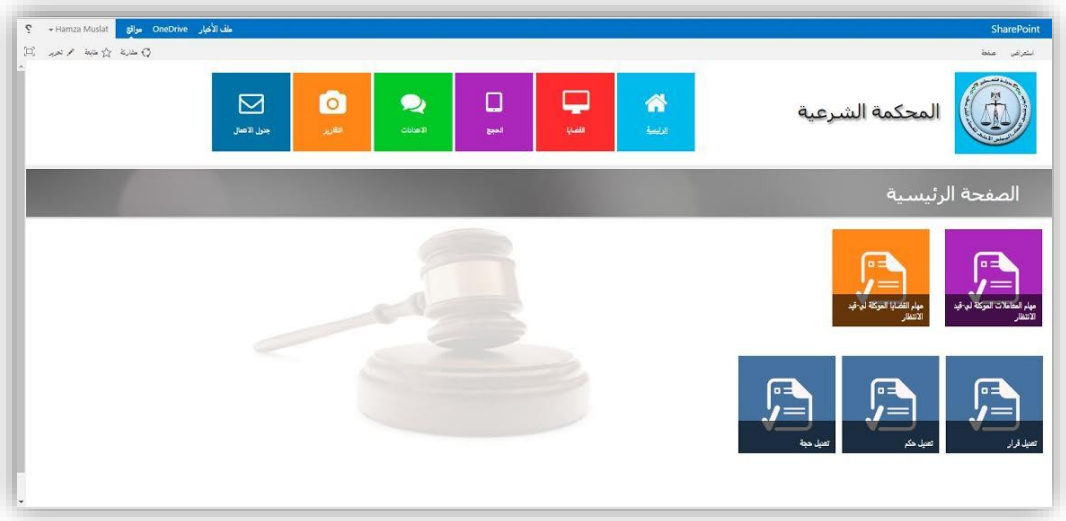

يقع على عاتق دائرة أنظمة المعلومات مسؤولية كبيرة على الصعيد التكنولوجي بكل ما يتعلق بديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية المشرفة عليها على مختلف درجاتها، وتميز عملها بجهود تعاونية ، حيث تلعب دور الرابط بين الديوان والمحاكم المنتشرة وتقدم الدعم التقني والفني المتعلق بخدمات تكنولوجيا المعلومات ، وتشارك بالتالي مشاركة إستراتيجية في تسهيل استخدام الوسائل التكنولوجية دعماً لرسالة ديوان قاضي القضاة ورؤيته. كما وتشكل هذه الدائرة طرفا مرناً وديناميكياً تضع خططها ورؤيتها بغية تلبية احتياجات ومتطلبات ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.

وتسعى هذه الدائرة بشكل دائم لتحسين عملياتها وتنظيم تدفق الأعمال لديوان قاضي القضاة بأحدث الطرق والبرامج والمعدات.

<u>ويمكن تلخيص مهام الدائرة ومسؤولياتها على النحو الآتي:</u>

1. انجاز ومتابعة عمل شبكات الديوان.
2. إدارة وتشغيل البرنامج المحوسب لأعمال الديوان (DMWAS).

3. صيانة الأجهزة والمعدات في دوائر وأقسام الديوان المختلفة.
4. المشاركة في إعداد برامج الصيانة الدورية للأجهزة والمعدات.
5. المشاركة في إعداد احتياجات القسم من وسائل تطوير وصيانة.
6. إصلاح أي خلل فني طارئ على الأجهزة.
7. متابعة البرامج والتطبيقات التي يقوم بتطويرها.
8. أعمال النسخ الاحتياطي للمعلومات الموجودة في كافة الفروع.
9. إعداد متطلبات تركيب الأجهزة الجديدة وتركيب الأجهزة والمعدات.
10. إعداد تعليمات لاستخدام البرامج وتدريب المستخدمين عليها.
11. إعداد التقارير حسب الحاجة والطلب.

وكان للدائرة في العام 2015م عدة انجازات ساهمت في رفع جاهزية ديوان قاضي القضاة لدعم المحاكم وتقديم الخدمات بسرعة وكفاءة، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: قامت الدائرة بعدد من أعمال الصيانة الدورية، على النحو الآتي:

- **أعمال صيانة أجهزة الحاسوب.**
- **أعمال صيانة الشبكات الداخلية.**
- **أعمال صيانة المقاسم والهواتف الداخلية.**
- **أعمال صيانة ومتابعة نظام الكاميرات.**
- **المساهمة والمشاركة في أعمال صيانة الكهرباء في المقر الرئيسي.**
- **الإشراف الدائم والمستمر على سير العمل في المقر الرئيسي والمحاكم الشرعية من الناحية التكنولوجية.**
-

ثانياً: العمل على متابعة تنفيذ مشروع حوسبة المحاكم (الممول من وزارة المالية).

ثالثاً: متابعة تنفيذ مشاريع مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، على النحو الآتي:

1. برنامج إدارة أعمال المحاكم الشرعية:

أ- المرحلة الأولى: تم الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج إدارة أعمال المحاكم (القضايا في المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا، والتوثيقات وعقود الزواج) وتم تطبيقه في محكمة رام الله والبيرة الشرعية في شهر آب 2015م، بشكل تجريبي.

ب-المرحلة الثانية:

تم العمل على إنهاء المرحلة الثانية من البرنامج، والتي سيتم خلالها تطبيق البرنامج بشكل كامل في محكمتي رام الله والبيرة وقلقيلية الشرعيتين مع نهاية شهر كانون ثاني 2016م.

1- تم استلام الموقع الالكتروني الجديد الخاص بديوان قاضي القضاة.

2- برنامج الأرشفة الالكترونية لأعمال المحاكم الشرعية:

تم الانتهاء من تجهيز برنامج أرشفة القضايا والتوثيقات، بالإضافة إلى أرشفة عقود الزواج، وتم الانتهاء من أرشفة قضايا م2014، وجزء من توثيقات 2014م والبدء في أرشفة عقود الزواج.

3- تم استلام وتجهيز العديد من الأجهزة المقدمة بدعم من الوكالة الامريكية للتنمية USAID لمحاكم رام الله والبيرة الشرعية والخليل الشرعية لتطوير عمل المحاكم، والتوافق مع البرامج الجديدة المنوي تطبيقها.

4- قامت الدائرة بالمشاركة في العديد من ورش العمل متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعقد اجتماعات دورية خاصة ببرنامج حوسبة أعمال المحاكم الشرعية.

<u>في جهود متواصلة قامت الدائرة بتقديم الدعم الفني عند نقل مقر ديوان قاضي القضاة، حيث عملت على:</u>

تجهيز الشبكات الداخلية، وتجهيز المقسم وشبكات الهواتف الداخلية والخارجية، وتجهيز كاميرات المراقبة بالتعاون مع الأمن الخاص بقاضي القضاة، ونقل وتركيب وتشغيل الأجهزة والمعدات الخاصة بغرفة الـ DATA CENTER الخاصة بديوان قاضي القضاة، وربط المقر الرئيسي بالشبكة الحكومية عن طريق خطوط الفايبر (الانترنت و خط الفروع)، وفك التمديدات الرئيسية من المقر القديم وتجهيز وترتيب المخزن الخاص بدائرة أنظمة المعلومات، وتجهيز قاعة المركز الإعلامي بأنظمة الصوت والشبكات الأخرى، والبدء في تجهيز قاعة التدريب الخاصة بالحاسوب، حيث عقد عدد من الامتحانات الخاصة بوظائف ممولة من قبل المشروع الإنمائي للأمم المتحدة UNDP "سواسية" ، وتم رفع أحمال التيار الكهربائي، وذلك لاستيعاب الحاجة الفعلية للاستهلاك.

واستمر العمل بإدارة برنامج المقسم حسب الاحتياجات والصلاحيات المعطاة للموظفين، حسب مصلحة العمل ومتابعة الشركة المسؤولة عن أعمال الصيانة للمقسم.

وإنّ كلّ ما تقدم لازمه دعم فني، ومتابعة لاحتياجات المحاكم بشكل يومي، ودراسة كل ما يطلب من دعم فني وتقني وعمل اللازم، والقيام بزيارات ميدانية للمحاكم الشرعية لإجراء اللازم، وعمل التقارير حسب الأصول.

واستمرت الجهود في تعزيز الانضباط في ساعات الدوام، حيث عملت الدائرة على مراقبة وصيانة ساعات الدوام بشكل متواصل وإدارة برنامج الساعة، وبرنامج الدوام والمساعدة في إعداد التقارير الخاصة بالدوام مع الشؤون الإدارية، وتم الاتفاق مع شركة نيوسوفت على سحب البيانات الخاصة بالمحاكم الشرعية كل 3 أشهر وتفريغها في المقر الرئيسي للديوان وعمل التقارير اللازمة بالخصوص.

ومن زاوية أخرى تم التعاون والتنسيق مع شركة الاتصالات لصيانة وتركيب خطوط الهاتف والانترنت وخطوط الفايبر والربط بين المحاكم المختلفة بالمقر الرئيسي.

وعلى صعيد بناء القدرات قامت الدائرة مع المختصين بتدريب الموظفين على استخدام البرامج والحاسوب والأنظمة الرقمية الجديدة.

ومن ناحية أخرى تمّ ضم الدائرة لعدة لجان، على النحو الآتي:

1. ضبط واستلام الأجهزة الالكترونية والحواسيب.
2. لجنة الإتلاف الخاصة بديوان قاضي القضاة.
3. لجنة فحص المواصفات الفنية (للعطاءات والشراء).

4. لجنة تدريب الموظفين على آلية العمل الجديدة الخاصة بكشوفات الدوام والتعامل مع ساعة الدوام الرقمية (البصمة).
5. رئاسة فريق برنامج العدالة الأسرية بالموازنة والمشاركة في الدورات وورش العمل الخاصة بالموازنة.

أما بخصوص موقع ديوان قاضي القضاة عملت الدائرة على تجهيز وتحضير الموقع الالكتروني الجديد لديوان قاضي القضاة بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية، مع تغيير مكان الاستضافة وتغيير الامتداد الخاص بالموقع من www.kudad.gov.ps إلى www.kudah.pna.ps وذلك لحمايته من الاختراق ورفع كفاءة الحماية له. وعملت الدائرة على تغذيته بآخر الأخبار والبيانات والأحداث المتعلقة بديوان قاضي القضاة، إلى جانب إنشاء بريد الكتروني للموظفين ومتابعة البريد الالكتروني الخاص بديوان قاضي القضاة بشكل متواصل ومستمر، بالإضافة إلى العمل على تصميم الورقيات الخاصة بديوان قاضي القضاة والترويسة والمغلفات وأضابير القضايا.....

رابعاً: على صعيد البنية التحتية :

أولاً : في سعي حثيث ومتواصل وبعد إنجاز إعادة تأهيل محكمة رام الله والبيرة الشرعية بواقع طابقين بمساحة تفوق خمسمائة متر، والتي راعت معايير النوع الاجتماعي بتخصيص غرفة للرضاعة وغرفة لتنفيذ أحكام المشاهدة ملائمة للأطفال، وغرفة للإرشاد والإصلاح الأسري تراعي خصوصية النزاعات الأسرية عند طرحها، عدا عن غرف توقيف منفصلة للنساء والرجال وقت الحاجة، ومن ثم رفد المحكمة باحتياجاتها من الأثاث والأجهزة، وفي مرحلة لاحقة تم رفدها بمعززات للرقابة المالية خاصة بصندوق المحكمة من خلال توفير خزنات حديدية للرسوم والملفات والسندات المالية، تم الشروع بأرشفة المحكمة وحوسبتها وجار العمل على ربطها مع المقر المركزي بديوان قاضي القضاة.

ثانياً : استمرت الخطوات نحو تحسين بيئة التقاضي في محكمة الخليل الشرعية حيث تم العمل على إعادة تأهيل مبنى مكون من ثلاث طوابق بواقع مساحة يفوق السبعمائة متر، وتم رفده بكافة التجهيزات والأثاث اللازم والذي من شأنه العمل على تسهيل تقديم الخدمة القضائية اللازمة وتسهيل الحصول عليها من قبل المواطنين، وتم افتتاح المبنى في آب من العام 2015م متضمناً المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة.

افتتاح محكمة الخليل الشرعية

ثالثاً : بدء العمل بإعادة تأهيل الطابق الأول من مبنى محكمة قلقيلية الشرعية وتشطيب الطابق الثاني، بحيث يقدم الطابق الأول بالإضافة إلى قسم من الطابق الثاني الخدمة القضائية الشاملة للمواطنين، والعمل على تهيئة القسم الأكبر من الطابق الثاني لغايات استخدامه أرشيفاً وطنياً للمحاكم الشرعية، ليتم العمل على حفظ السجلات التاريخية للمحاكم والتي يفوق عمرها الأربعمائة عام، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال التأهيل والتشطيب في كانون الثاني من العام 2016م.

وإن إعادة تأهيل المباني المذكورة وتأهيلها لتصبح اكثر استجابة لتلبية احتياجات المواطن وتقديم الخدمات القضائية تمت بدعم مشكور من الوكالة الامريكية للتنمية.

رابعاً : تم تخصيص ووقف عدد من الأراضي في عدد من المحافظات لغايات الوقوف على أولويات الديوان في إنشاء قصور عدلية دائمة للقضاء الشرعي.

خامساً : على صعيد التخطيط القضائي :

بعد جهد متواصل لأكثر من أربع سنوات من خلال تخطيط قضائي يعتمد في العمل شكل لجان وتكليفات مرتبطة بالكادر القضائي، تم الشروع بمأسسة هذا العمل من خلال البدء بتأسيس وحدة تُعنى بالتخطيط القضائي، حيث سيتم استقطاب الكفاءات المؤهلة لتحقيق غاياتها.

كل ما تقدم أسفر عن حراك تمثل بالآتي:

- السعي لوضع ديوان قاضي القضاة بشكل حقيقي وفاعل على خارطة قطاع العدالة الفلسطيني، وتعزز ذلك من خلال الدور الفاعل في الفريق الوطني للخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة، والانتظام باجتماعاتها وإدماج القضاء الشرعي ضمن الخطة وسياساتها القطاعية الموحدة.
- السعي لتمكين ديوان قاضي القضاة للتشبيك بشكل أفضل مع المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ورسم خارطة لهذه العلاقات والأدوار المترتبة عليها، من خلال تعزيز أدوار قائمة مثل توقيع اتفاقية تعاون مع معهد القضاء الفلسطيني وعضوية القضاء الشرعي بلجنة الاحتضان المركزية والمساهمة بإنجاز دليل إجراءات الأطفال غير الشرعيين، ووضع خطة مع القضاء النظامي والشروع فيها لفصل التنفيذ الشرعي عن دوائر التنفيذ النظامي.

- السعي الحثيث لتمكين ديوان قاضي القضاة لتشبيك أفضل مع المانحين والمؤسسات الدولية، وتمثل ذلك بمتابعة استمرار الشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية بنجاح للسنة الثانية على التوالي، والاستمرار بمتابعة تنفيذ الاتفاقية مع المشروع الإنمائي للأمم المتحدة، والانتهاء من خطة العمل مع المجموعة العاملة لقطاع العدالة برئاسة مملكة هولندا وتقديمها وعرضها على المانحين للسعي نحو تعزيز سبل التعاون مع الشركاء للنهوض بالمحاكم الشرعية وتطويرها.

- تقديم الدعم الاستشاري اللازم لقاضي القضاة لوضع السياسات والخطط المتعلقة بديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية.
- العمل على تعزيز التواصل الداخلي بين الدوائر والوحدات لرصد الاحتياجات ومتابعة تأثير التغييرات والسعي لإشراكهم بالخطط.
- العمل على تعزيز التواصل مع المحاكم المنتشرة في المحافظات والوقوف على احتياجاتها من خلال زيارات ميدانية والتواصل مع قضاتها وعمل التقارير اللازمة وإضافتها لأولويات العمل حسب الخطط.
- عمل المتابعة والتقييم اللازمين لعمل التخطيط القضائي.
- متابعة كافة النشاطات والتدريبات للكوادر القضائية والإدارية وعمل التقييم اللازم لها.

وإن كلّ ما تقدم ساهم في تعزيز أداء ديوان القضاة والمحاكم الشرعية ورفع قدرته على التواصل الخارجي على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الإقليمي وصعيد المؤسسات الدولية، إلى جانب تعزيز التفاعل الداخلي للديوان والمحاكم.

وإلى جانب ما تقدم عمل التخطيط القضائي على متابعة التدريب القضائي لأصحاب الفضيلة، وبناءً عليه تم إدماج أصحاب الفضيلة القضاة الشرعيون في المحاكم الابتدائية بعدد من التدريبات التي ترفع من قدراتهم وكفاءتهم على إدارة المحاكم وعملهم القضائي، وتمثلت في تلقيهم تدريب يؤهلهم ليصبحوا مدربين، وتدريبات حول النوع الاجتماعي والإرشاد الأسري، عدا عن متابعة التخطيط لعدد من الاجتماعات بين قاضي القضاة وقضاة المحاكم على مختلف درجاتها، وتوثيق التوصيات حسب الأصول والعمل على دمجها بخطط العمل.

سادساً : على صعيد العلاقات العامة والإعلام :

إنَّ البَّوابة الإعلامية المؤَّهلة تشكل المعبر السليم للمواطن والمانح، وعليه صُبَّت الجهود من قبل قاضي القضاة في إطار تأهيل وتفعيل وحدة العلاقات العامة والإعلام التي كان لها خلال العام انجازات متميزة في الوصول والتواصل مع الجمهور، وتمثلت انجازات الوحدة خلال العام في وضع تنفيذ الخطة الاعلامية للديوان بالمواءمة مع استراتيجية القضاء الشرعي اضافة الى تعزيز توعية المواطنين بدور المحاكم الشرعية وخدماتها وتوفير المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام، من خلال توفير المعلومات اللازمة للمواطنين عبر مختلف قنوات الاتصال والاعلام حول خدمات الماكم الشرعية.

وتم خلال العام تطوير عدة شراكات و تعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز التوعية المجتمعية، حيث تم تنفيذ عدة انشطة توعووية هدفت لتثقيف الواطنين بدور المحاكم الشرعية وخدماتها.

ونستطيع أن نجمل ما تقدم من حراك على النحو الآت

- الإعداد والتغطية لتوقيع عدد من الاتفاقيات مع عدة مؤسسات لبذل الجهود والتكاتف من أجل الحفاظ على الأسرة الفلسطينية، وعليه وقعت اتفاقية مع بلدية الرام وتم تغطية نشاطاتها ووقعت اتفاقية مع مؤسسة برامج الطفولة، وتركز العمل في عقد عدد من الورش حول العنف الأسري وأثره على الأبناء والمجتمع.

– تغطية ونشر أوّل حلقة من حلقات الأزواج، والتي تهدف إلى دعم الأزواج في مشاكل أسرية متنوعة قد تواجههم داخل أسرهم ويمكن بالتنبه المسبق والتوعية تجنبها، وعليه تم تنفيذ عدد من الورش مع الخاطبين بصفتهم مقبلين على الزواج.

- التحضير لعدد من اتفاقيات الشراكة مع مؤسسات ومجالس محلية منها مع مجلس قروي كفر نعمة وبلدية بديا وجمعية نساء من أجل الحياة، وكلية الأمة في الرام، للعمل سوياً على استهداف الأزواج لمساعدتهم في مواجهة المشاكل والنزاعات الأسرية الناشئة أو المتوقعة.
- إنشاء قناة يوتيوب وتغذيتها ورفدها بفيديوهات مسجلة، بالإضافة إلى نشر هذه الفيديوهات على الموقع الالكتروني وصفحة الفيسبوك.
- تغطية افتتاح محكمة الخليل ومحكمة رام الله والبيرة.

– تغطية تعيين أول امرأة مأذوناً شرعياً حيث عملت الوحدة على تغطية وترويج ناجحين لتعيين أول امرأة في منصب مأذون شرعي.

- تغطية تعيين عدد من القضاة الجدد وعملت الوحدة على إعداد فيديو ونشره على صفحة الفيس بوك والموقع الالكتروني.

- تغطية اجتماعات داخلية وخارجية لمعالي قاضي القضاة والمحاكم الشرعية، مثل اجتماعات معالي قاضي القضاة مفتي الديار المصرية، ومع المانحين كالوكالة الأمريكية للتنمية ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي، وزيارة السفير الكندي والسفير المصري والسفير الهندي والسفير التونسي، وزيارة سماحة قاضي القضاة ووفد قضائي مرافق لديوان قاضي القضاة الأردني، وتغطية التدريبات الداخلية القضائية والخاصة بالكوادر الإدارية.

- تغطية نشاطات الديوان مع الشركاء الفلسطينيين والدوليين، مثل مؤسسة المرصد القضائي ومؤسسة جهود، والمشاركة بعدد من الفعاليات الوطنية مثل تكريم أهالي الشهداء واليوم الوطني المكسيكي والاحتفال بجائزة فلسطين للأدب ومؤتمر الحريات الأكاديمية، والمشاركة بندوات كندوة (الزواج المبكر في فلسطين) وعدة ورش عمل مثل (تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وآفاق تطويرها) و (الاستخدام السيئ لشبكات التواصل الاجتماعي) وتقييم حول برنامج مفتاح القضاء الذي يقدمه راديو نساء أف أم بالتعاون مع ديوان قاضي القضاة.

- التنسيق للقاءات الإذاعية التي تعمل على رفع الوعي للمجتمع الفلسطيني بشكل عام وللنساء الفلسطينيات بشكل خاص والتي تتناول مهام المحاكم الشرعية ووظائفها، ومنها لقاءات إذاعية منتظمة ومتتابعة على راديو نساء أف أم من خلال برنامج" مفتاح القضاء".

- إنشاء زاوية تعرض صور ونبذة مقتضبة عن أصحاب الفضيلة القضاة الشرعيين، وقد لاقت هذه الزاوية تفاعل كبير من قبل جمهور الصفحة وأثّرت إيجابا حيث ازداد عدد المتابعين.

- بدء إنتاج فيلم حول التسامح الديني في فلسطين بين المسلمين والمسيحيين.

- العمل على متابعة صفحة الفيس بوك والموقع بشكل دائم ورفدهما بكل ما هو جديد من أخبار وصور وفيديوهات ومقالات.
- وتلقت الوحدة تدريباً حول تصميم الموقع الالكتروني الخاص بالديوان.

<u>أما على صعيد تأهيل الوحدة :</u>

تم العمل على تأهيل الوحدة لرفع آدائها وجاهزيتها للقيام بمهامها وأعمالها، حيث تم تجهيز مكاتب الوحدة، ورفدها بأثاث جديد وطابعة وكاميرا وحامل كاميرا وثلاثة حواسيب جديدة، وتجهيز قاعة مركز الإعلام التابعة لديوان قاضي القضاة ورفدها بما يلزم من معدات بدعم من الوكالة الأمريكية للتمنية.

سابعاً: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي:

تتبع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي، وتمارس عدداً من المهام كالتحضير لاجتماعات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي وتبليغ أعضاء المجلس الأعلى لحضور الاجتماعات وتدوين الوقائع والقرارات بعد إعادتها من مقرر المجلس، وحفظها ومتابعة وتنفيذ قرارات المجلس وتعميم الأوراق والقرارات الخاصة بالمجلس، وحفظ السجلات وملفات المجلس وسجلات ومدونات القضاة والسيرة الذاتية، وتلقي الشكاوى والطلبات وقيدها وتحويلها إلى

الدائرة المختصة، وضبط الوثائق الرسمية التي يفترض عدم تداولها بين الموظفين والمواطنين لعدم تسريب أية وثائق أو معلومات لها خطورة على أمن المؤسسة واستقراها وأمن المعلومات .

وتعمل على تقديم الدعم اللازم لعمل المحاكم من خلال لعبها دور الجسر بين سماحة قاضي القضاة والمجلس الأعلى للقضاء الشرعي في متابعة استقرار وتنفيذ القرارات الإدارية الصادرة من المجلس والمنسوبة لسماحة قاضي القضاة للموافقة عليها واعتمادها حسب الأصول ومتابعة تنفيذها.

وإنَّ الأمانة العامة عملت في العام 2015م بالمهام الموكلة إليها، على النحو الآتي:

أولاً: –التحضير لعدد من اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي كلما اقتضت الضرورة والتي بلغت أربعة عشر اجتماعاً، حيث أنّها تعمل على تبليغ أعضاء المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بمضمون الجلسة والوقت المحدد لانعقادها.

ثانياً: – متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي :

حيث عملت الأمانة العامة على متابعة عدداً من القرارات الصادرة من قبل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، كمتابعة تنفيذ قرارات لمحكمة العدل العليا، ومتابعة قرار المجلس المتضمن إجراء مسابقة قضائية لتعيين عدد من القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية، ومتابعة قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المتضمن تمديد انتداب قضاة الاستئناف للمحكمة العليا الشرعية، ومتابعة قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المتضمن تعيين ستة قضاة شرعيين جدد في المحاكم الشرعية، ومتابعة قرار المجلس الذي تضمن تمديد خدمة لبعض القضاة الشرعيين بلغوا سن التقاعد لحاجة المحاكم الشرعية لهم ولخبرتهم في الجهاز القضائي، ومتابعة قرارات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المتضمن إجراء تنقلات وانتدابات وتدوير عدد من القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية، ومتابعة قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المتضمن رفع سن التقاعد للقضاة الشرعيين، متابعة قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المتضمن إعادة تشكيل هيئة محاكم الاستئناف الشرعية .

وعملت الأمانة العامة على متابعة عدد من الشكاوى المحولة من قبل سماحة قاضي القضاة والتي بلغت (15 شكوى) تم تحويلها إلى الدوائر المختصة مثل هيئة التفتيش القضائي ولجنة فحص المحاميين الشرعيين لعمل اللازم.

ثامناً : على صعيد الرقابة الداخلية:

يُترجم مفهوم الرقابة الداخلية من خلال دائرة تتبع سماحة قاضي القضاة، وتمارس مهامها للتأكد من أن الأعمال المختلفة في الديوان تتوافق والقوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات الصادرة الناظمة لعملها في فلسطين، وتتألف وفقاً للهيكل التنظيمي على النحو الآتي:

- قسم التدقيق الإداري
- قسم التدقيق المالي ومدقق مالي.

وتعمل الدائرة على تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية، حيث تمكنت في العام 2015م من القيام بالأعمال المدرجة أدناه، على النحو الآتي:

أولا: التدقيق على دائرة الشؤون الإدارية من حيث:

1. تدقيق أذونات المغادرة لموظفي الديوان والمحاكم.
2. تدقيق الإجازات العادية –الخارجية –الأمومة – الحج–وتدقيق إلغائها وترصيدها.
3. تدقيق معاملات طلبة الجامعات من الموظفين.
4. تدقيق الإجازات المرضية.
5. التدقيق على كشوفات الدوام اليدوية للمحاكم.
6. تدقيق ترصيد الإجازات السنوية للعام 2015م.
7. تدقيق كشوفات الدوام الشهرية المحوسبة.

ثانيا: التدقيق على دائرة الشؤون الموظفين من حيث:

1. تدقيق معاملات صرف المواصلات.
2. تدقيق معاملات العلاوات.
3. تدقيق معاملات الدراسة واعتماد المؤهل العلمي.
4. تدقيق معاملات إنهاء الخدمة.
5. تدقيق معاملات الحسم من الراتب وإعادة صرف راتب وإعادة صرف غلاء معيشة.
6. تدقيق معاملات الإنذارات.
7. تدقيق معاملات تعديل الحساب البنكي.
8. تدقيق معاملات تعديل المسمى الإداري.
9. تدقيق معاملات الترقيات المستحقة.
10. تدقيق معاملات مباشرة العمل – استلام عمل –.

11. تدقيق معاملات النقل من الوزارات إلى ديوان قاضي القضاة.
12. تدقيق معاملات العلاوات الإشرافية.
13. تدقيق معاملات مهام السفر.
14. تدقيق معاملات تجديد عقود الموظفين.

ثالثا: التدقيق على الدائرة المالية بالتعاون مع المراقب المالي من حيث:

1. تدقيق عينات من معاملات الإيجارات.
2. تدقيق عينات من معاملات طلبيات الشراء عن طريق العطاءات المركزية.
3. التدقيق على صناديق النثرية الخاصة بالديوان والمحاكم.
4. تدقيق عينات من معاملات صرف الفواتير – الجوالات – الهواتف – مستحقات المحضرين – عقود الصيانة.
5. التواصل مع شركات الكهرباء والبلديات من اجل عمل تسويات للحسابات معهم.

وقد استفادت الدائرة من بناء القدرات المستهدف به ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية، على النحو الآتي:

1. التنسيق والإشراف والمتابعة لدورة مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة ومتابعة التزام الموظفين بها.
2. المشاركة في دورة التخطيط الاستراتيجي في ديوان قاضي القضاة من تاريخ 2015/10/20 حتى 2015/10/23 بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية.
3. المشاركة في دورة أمناء الصناديق والمحاسبين في ديوان قاضي القضاة من تاريخ 2016/1/3 حتى 2016/1/4 بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية.
4. التنسيق مع المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة التابعة لديوان الموظفين العام.

وتم العمل على تعزيز دور الدائرة في لجان فرز الطلبات لوظيفة مهندس حاسوب، ووظيفة محضر، ووظيفة طابع، ووظيفة كاتب ضبط، ووظيفة محاسب (أمين صندوق).

تاسعاً: على صعيد الشؤون المالية والإدارية:

انطلاقاً من صلاحية قاضي القضاة بالإشراف على جميع المحاكم وقضاتها، يقع على عاتقه من خلال الديوان تأمين احتياجات المحاكم من الموارد البشرية بمختلف التخصصات اللازمة لتحقيق غايات العمل، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي، لتتمكن المحاكم من أداء مهامها على الوجه الأمثل، ويمارس قاضي القضاة هذه المهام من خلال

الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية والتي تعمل من خلال دائرة شؤون الموظفين والدائرة المالية ودائرة اللوازم كدوائر رئيسية فيها على ترجمة الاحتياجات من المحاكم وإلى جهات الاختصاص من ديوان الموظفين ووزارة المالية، بالإضافة إلى تسهيل مهام الجهات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية والتدقيق من قبل وزارة المالية.

وفي العام 2015م عملت الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية على متابعة العشرات من المعاملات المالية والإدارية، ومعاملات اللوازم العامة والمعاملات المتعلقة بالسادة أصحاب الفضيلة والمعاملات المتعلقة بشؤون الموظفين لدى جهات الاختصاص، عدا عن متابعاتهم الإجراءات المتعلقة بتعيين الكادر القضائي والكادر الإداري ولجان التحقيق ولجان الإتلاف.

ولاستمرارية هذا العمل تم العمل على بناء قدرات الموظفين الإداريين والماليين، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم على متابعة برامج وتدريبات بناء القدرات المتعلقة بموظفي المحاكم والدوائر الأخرى، مثل تدريب المحاسبين والتدريب على مهارات الحاسوب.

عاشراً: التفتيش القضائي:

قاضي القضاة هو الجهة المخولة بالإشراف والمراقبة والتفتيش على المحاكم الشرعية في فلسطين وقضاتها، ويعمل على تحقيق هذه الغاية من خلال:

- هيئة التفتيش القضائي والتي تتكون من قاضٍ وعدد من المعاونين الماليين والإداريين.
- وحدة الرقابة الداخلية.

ويعمل التفتيش القضائي على التحقق من أنّ السادة أصحاب الفضيلة ليس لديهم تأخير في البت في الدعاوى، والتأكد من عدم تمييزهم بين المتقاضين ومن عدم إفشاء سر المداولات والتأكد من التزامهم بأوقات الدوام الرسمي وعدم الغياب بدون معذرة أو إذن.

وكل ذلك يتم من خلال جولات ميدانية مفاجئة ودائمة، حيث يتم التدقيق على سجلات المحاكم والمعاملات المقدمة والتحقق من التزام المحاكم بعدم الإخلال بواجبات الوظيفة، وكل الملاحظات تنظم ضمن تقارير حسب الأصول وترفع لسماحة قاضي القضاة، ويقوم التفتيش القضائي بممارسة دور توجيهي تصحيحي للعمل، حيث يتم تصحيح الكثير من الأخطاء أثناء التفتيش الميداني وهذا يعمل على تعزيز الاستقرار للمعاملات القضائية.

وينظر التفتيش القضائي الشكاوى المقدمة بحق القضاة الشرعيين ويرفع توصياته لسماحة قاضي القضاة لاتخاذ الإجراء المناسب أو لحفظ الشكوى.

وخلال العام 2015م نفذ التفتيش القضائي العديد من الزيارات الميدانية للأغراض المذكورة في ظل سعي متواصل لتعزيز أداء المحاكم الشرعية ورفع مستوى الخدمة المقدمة للجمهور في ظل كفاءة ونزاهة وحياد.

الإحصائيات

جداول بأعمال المحاكم الشرعية في فلسطين (2012م – 2015م)

القضايا الواردة والمنجزة من 2012م –2015 م في المحافظات الشمالية –الضفة الغربية–					
السنة	القضايا المدورة	القضايا الواردة	المجموع	القضايا المنجزة (المفصولة والمسقطة)	القضايا المدورة
2012	1093	9036	10129	8364	1765
2013	1765	10341	12106	10103	2003
2014	2003	10615	12618	11056	1562
2015	1562	11332	12894	11002	1892

القضايا الواردة والمنجزة من 2012م – 2015 م في المحافظات الجنوبية – قطاع غزة–					
السنة	القضايا المدورة	القضايا الواردة	المجموع	القضايا المنجزة (المفصولة والمسقطة)	القضايا المدورة
2012	505	10055	10560	9890	670
2013	670	11089	11759	11169	590
2014	590	10223	10813	9904	909
2015	909	11593	12502	11463	1039

معاملات الزواج 2015 م في فلسطين				
السنة	زواج / ضفة	زواج / غزة	زواج / قدس	المجموع
2012	22291	16778	2191	41260
2013	24950	17359	2896	45205
2014	26022	16128	2931	45081
2015	28220	20778	3046	52044

معاملات الطلاق 2015 م في فلسطين				
السنة	طلاق / ضفة	طلاق / غزة	طلاق / القدس	المجموع
2012	3113	2579	492	6184
2013	4023	2719	527	7269
2014	4517	2627	615	7759
2015	4187	3281	550	8018

جدول اعمال المحاكم الشرعية 2015م

(قضايا ومعاملات وتوثيقات وحجج) في المحافظات الشمالية – الضفة الغربية–

هنا يجب اضافة الجدول المنفصل

جدول أعمال المحاكم الشرعية خلال العام 2015م

(قضايا ومعاملات وتوثيقات وحجج) في المحافظات الجنوبية "قطاع غزة "

جدول رقم (1)

الدعاوى الواردة خلال العام 2015 في المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "				
مدور من 2014	وارد من 2015	المجموع	المنجز	مدور لـ 2016
1074	11593	12667	11463	1204

جدول رقم (2)

جدول الدعاوى والمعاملات والتوثيقات والحجج في المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "							
النوع	دعاوى قضائية	الزواج	الطلاق	الحجج	التوثيقات	أخرى	المجموع
العدد	11593	20778	3281	46882	42019	131758	256311

المعاملات

معاملات الزواج (المكرر والعادي) خلال العام 2015م المحافظات الشمالية –الضفة الغربية –

اعمال محاكم الشرعية	زواج مكرر	زواج عادي	مجموع الزواج
محكمة نابلس الشرعية	124	2697	2821
محكمة حوارة الشرعية	44	1175	1219
محكمة بديا الشرعية	21	653	674
محكمة طولكرم الشرعية	69	1677	1746
محكمة عتيل الشرعية	29	524	553
محكمة قلقيلية الشرعية	63	1173	1236
محكمة جنين الشرعية	139	2344	2483
محكمة طوباس الشرعية	30	743	773
محكمة سلفيت الشرعية	7	301	308
محكمة قباطيه الشرعية	33	1090	1123
محكمة الرام الشرعية	18	740	758
محكمة العيزرية الشرعية	15	212	227
محكمة اريحا الشرعية	41	424	465
محكمة رام الله الشرعية	68	1606	1674
محكمة بير زيت الشرعية	29	655	684
محكمة سلواد الشرعية	16	414	430
محكمة نعلين الشرعية	15	485	500
محكمة الخليل الشرعية	149	2536	2685
محكمة دورا الشرعية	90	1127	1217
محكمة يطا الشرعية	135	1374	1509
محكمة حلحول الشرعية	89	1205	1294
محكمة غرب الخليل الشرعية	57	918	975
محكمة الظاهرية الشرعية	45	497	542
محكمة بيت لحم الشرعية	82	1766	1848
المجموع	1284	23639	27744

معاملات الزواج خلال العام 2015 م في المحافظات الشمالية – الضفة الغربية –

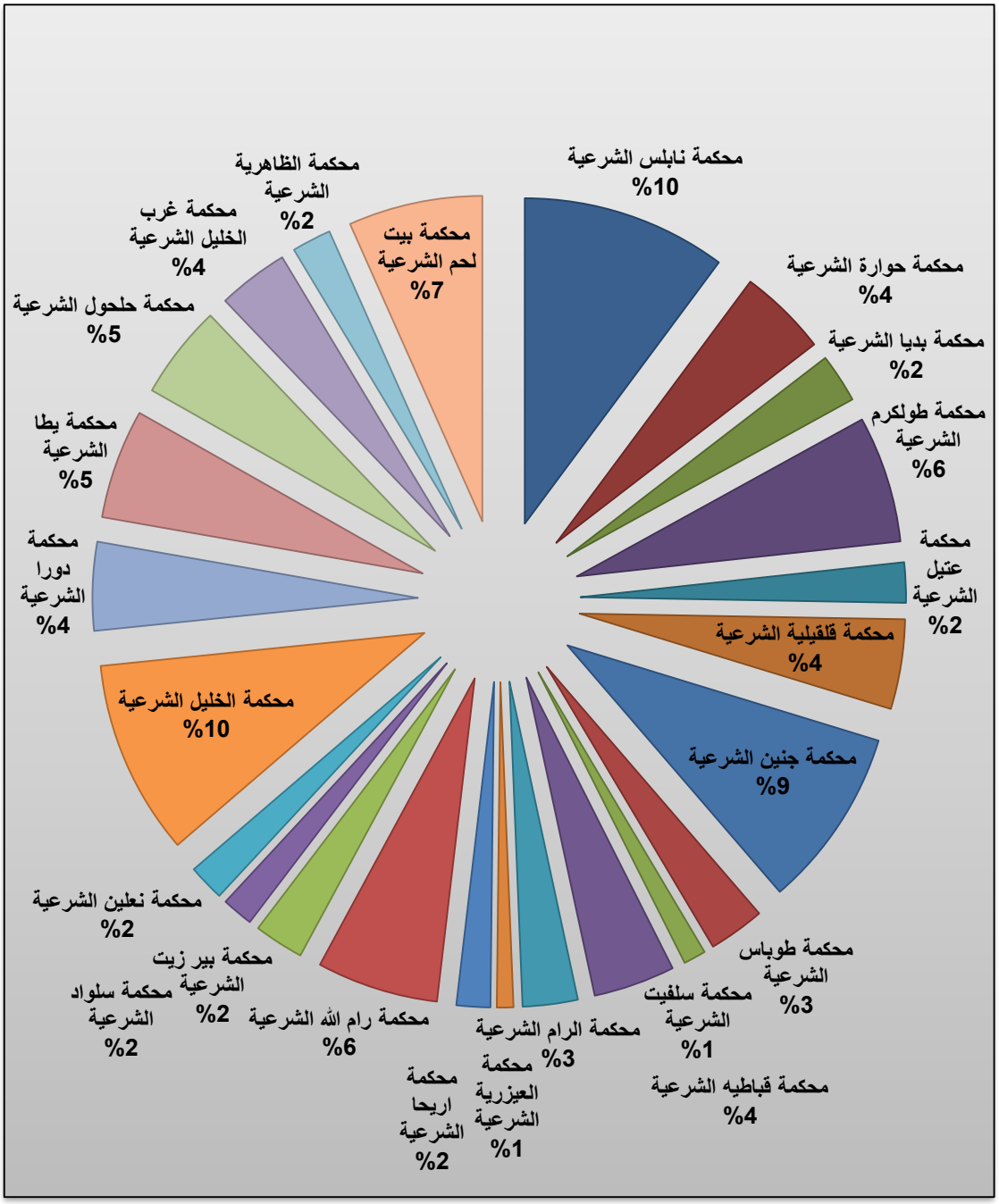

معاملات الزواج المكرر في المحاكم الشرعية في المحافظات الشمالية –الضفة الغربية – 2015 م

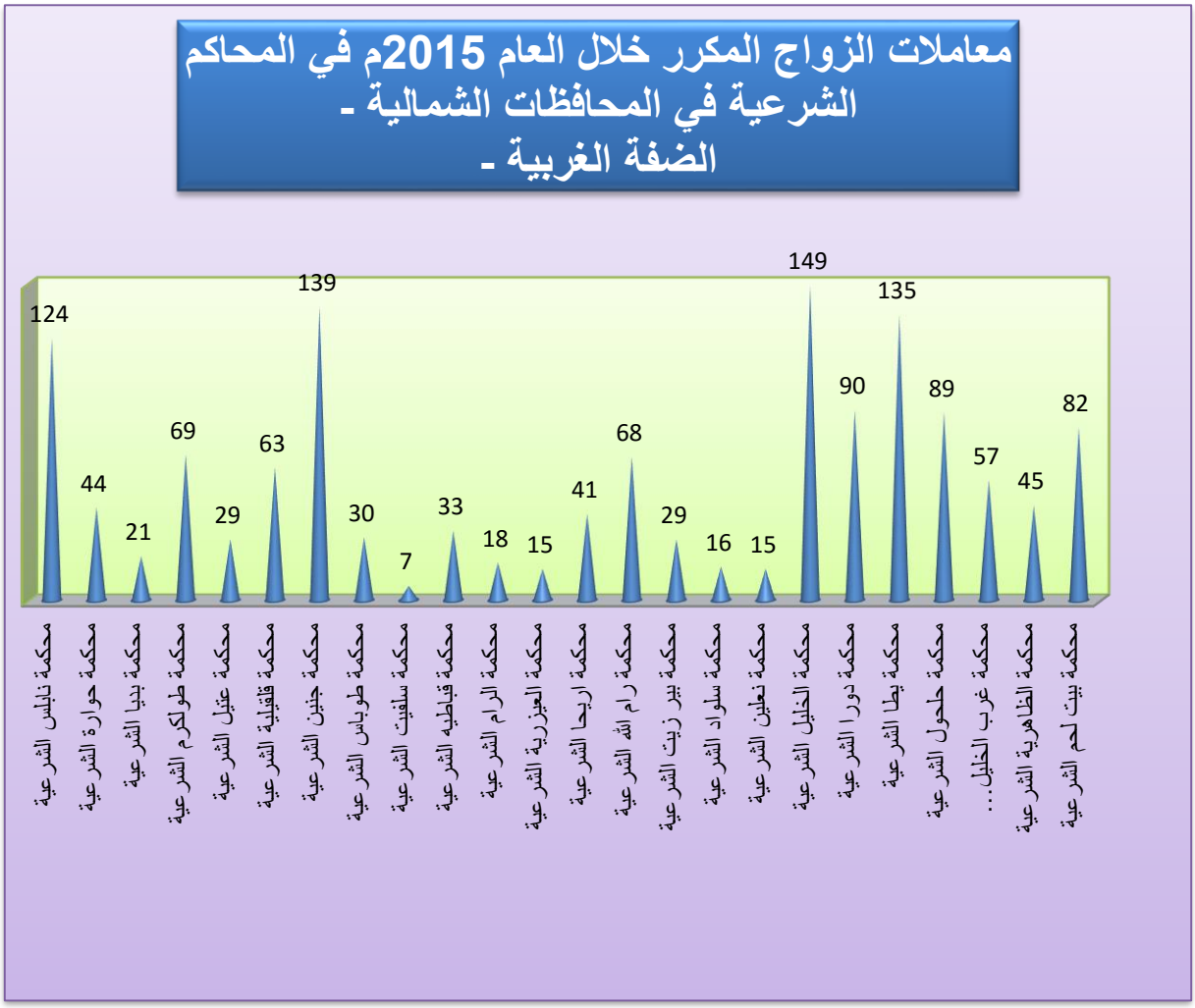

معاملات الزواج خلال العام 2015 م في المحافظات الجنوبية –قطاع غزة –

معاملات الزواج خلال العام 2015 م في المحافظات الجنوبية – قطاع غزة –						
البيان	شمال غزة	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح	المجموع
الزواج	4091	7353	2821	4096	2417	20778

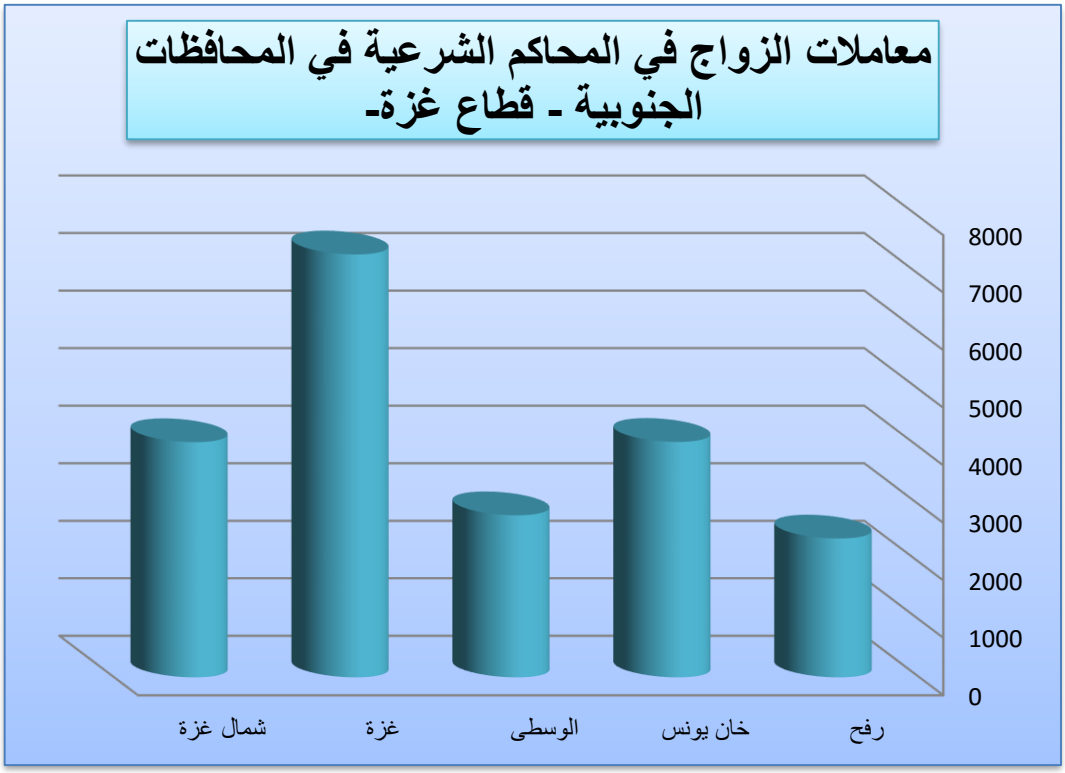

معاملات الطلاق خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية –الضفة الغربية –

اعمال محاكم الشرعية	طلاق عادي	طلاق قبل الدخول	مجموع الطلاق
محكمة نابلس الشرعية	252	307	559
محكمة حوارة الشرعية	82	83	165
محكمة بديا الشرعية	23	66	89
محكمة طولكرم الشرعية	173	239	412
محكمة عتيل الشرعية	22	40	62
محكمة قلقيلية الشرعية	229	130	359
محكمة جنين الشرعية	211	274	485
محكمة طوباس الشرعية	28	68	96
محكمة سلفيت الشرعية	45	37	82
محكمة قباطيه الشرعية	44	76	120
محكمة الرام الشرعية	81	79	160
محكمة العيزرية الشرعية	30	32	62
محكمة اريحا الشرعية	79	47	126
محكمة رام الله الشرعية	305	188	493
محكمة بير زيت الشرعية	70	69	139

محكمة سلواد الشرعية	40	37	77
محكمة نعلين الشرعية	22	35	57
محكمة الخليل الشرعية	169	190	359
محكمة دورا الشرعية	67	82	149
محكمة يطا الشرعية	55	109	164
محكمة حلحول الشرعية	81	51	132
محكمة غرب الخليل الشرعية	62	50	112
محكمة الظاهرية الشرعية	20	22	42
محكمة بيت لحم الشرعية	173	72	245
المجموع	2363	2383	4746

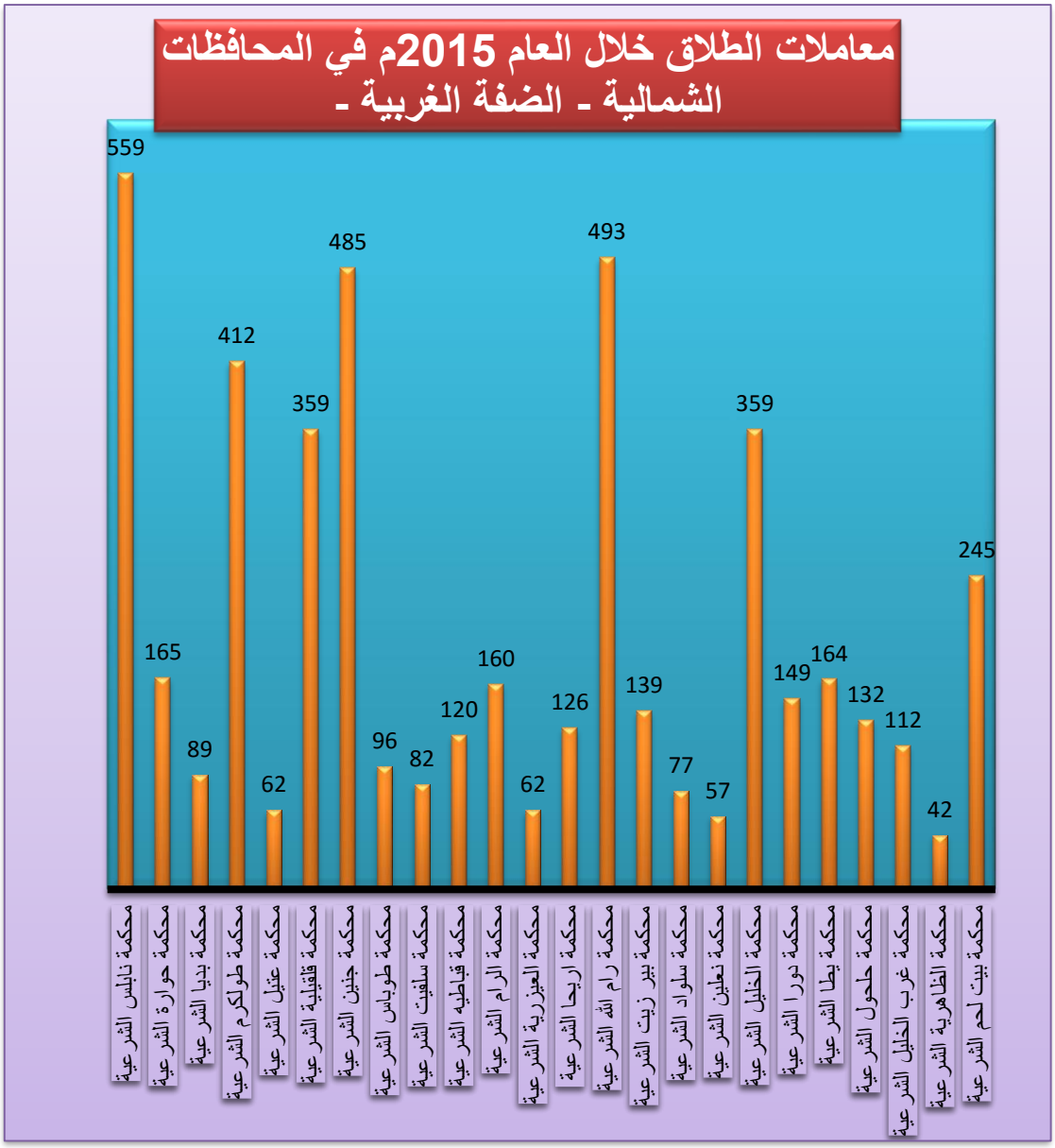
معاملات الطلاق خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية - الضفة الغربية -
559
165
89
412
62
359
485
96
82
120
160
62
126
493
139
77
57
359
149
164
132
112
42
245
محكمة نابلس الشرعية
محكمة حوارة الشرعية
محكمة بديا الشرعية
محكمة طولكرم الشرعية
محكمة عنبتا الشرعية
محكمة قلقيلية الشرعية
محكمة جنين الشرعية
محكمة طوباس الشرعية
محكمة سلفيت الشرعية
محكمة قباطيه الشرعية
محكمة الرام الشرعية
محكمة العيزرية الشرعية
محكمة اريحا الشرعية
محكمة رام الله الشرعية
محكمة بير زيت الشرعية
محكمة سلواد الشرعية
محكمة نعلين الشرعية
محكمة الخليل الشرعية
محكمة دورا الشرعية
محكمة يطا الشرعية
محكمة حلحول الشرعية
محكمة غرب الخليل الشرعية
محكمة الظاهرية الشرعية
محكمة بيت لحم الشرعية

معاملات الطلاق خلال العام 2015 في المحافظات الجنوبية – قطاع غزة –

معاملات الطلاق خلال العام 2015 م / المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "						
البيان	شمال غزة	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح	المجموع
الطلاق	612	1203	499	575	392	3281

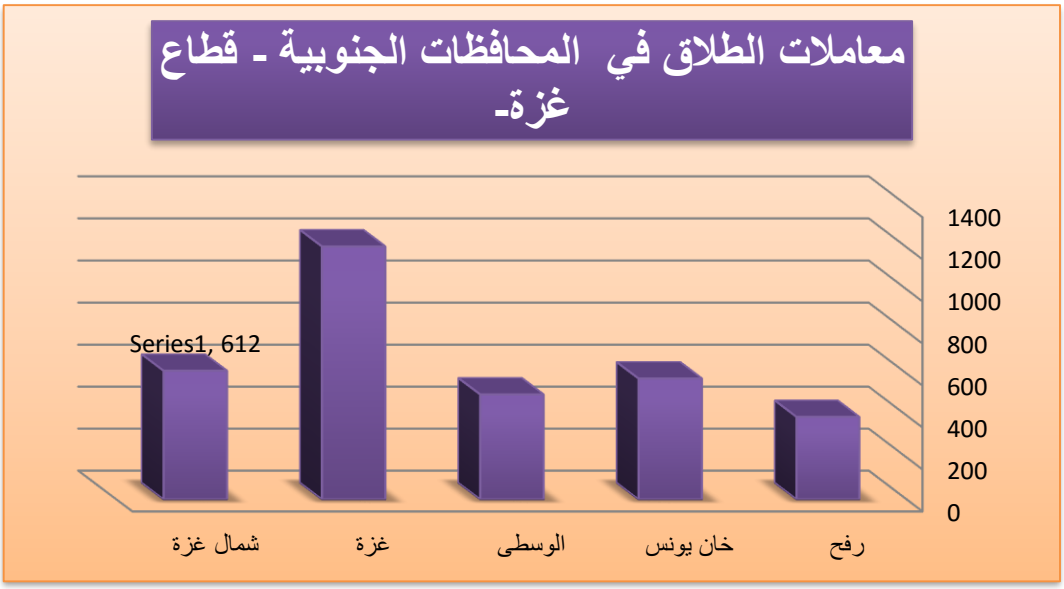

جدول التوثيقات والحجج خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية – الضفة الغربية –

ارث وتخارج	وصايات وولايات	وكالات	أذونات	عزوبة	إسلام	مشروحات متفرقة	حجج متفرقة	صور
6105	1193	2279	252	3185	48	46979	6012	29708

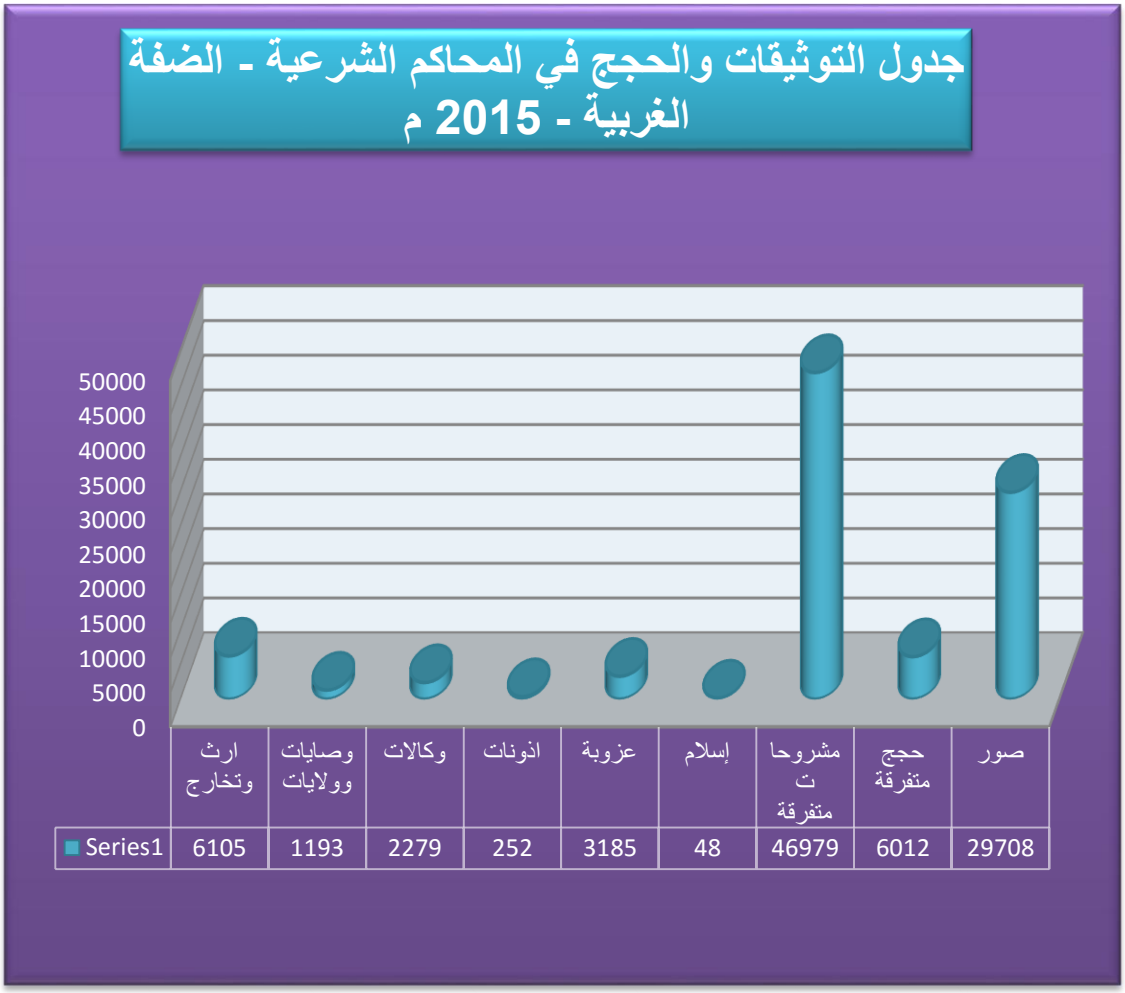

القـضـايـا

(الواردة والمفصولـة والمسقطة والمدورة و قضايا النفقة)

جدول القضايا الواردة والمفصولة والمدورة امام المحاكم الشرعية خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية –الضفة الغربية–

اعمال محاكم الشرعية	المدور السابق	الوارد	مجموع القضايا المدورة والواردة	المفصول	المسقط	مجموع القضايا المسقطة والمفصولة	المدور التالي
محكمة نابلس الشرعية	243	1846	2089	1141	635	1776	313
محكمة بديا الشرعية	54	169	223	55	111	166	57
محكمة طولكرم الشرعية	161	1265	1426	783	482	1265	161
محكمة قلقيلية الشرعية	76	680	756	387	269	656	100
محكمة جنين الشرعية	185	1197	1382	718	485	1203	179
محكمة طوباس الشرعية	44	248	292	143	112	255	37
محكمة سلفيت الشرعية	18	182	200	110	65	175	25
محكمة قباطيه الشرعية	31	177	208	60	94	154	54
محكمة العيزرية الشرعية	15	116	131	59	57	116	15
محكمة اريحا الشرعية	14	233	247	130	94	224	23
محكمة رام الله الشرعية	298	1958	2256	1073	750	1823	433
محكمة الخليل الشرعية	113	999	1112	614	379	993	119
محكمة دورا الشرعية	126	626	752	371	234	605	147
محكمة يطا الشرعية	30	287	317	183	98	281	36
محكمة حلحول الشرعية	118	659	777	369	286	655	122
محكمة بيت لحم الشرعية	36	690	726	358	297	655	71
المجموع	1562	11332	12894	5413	3813	9226	1892

القضايا الواردة والمفصولة والمدورة امام المحاكم الشرعية الابتدائية خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية -الضفة الغربية -

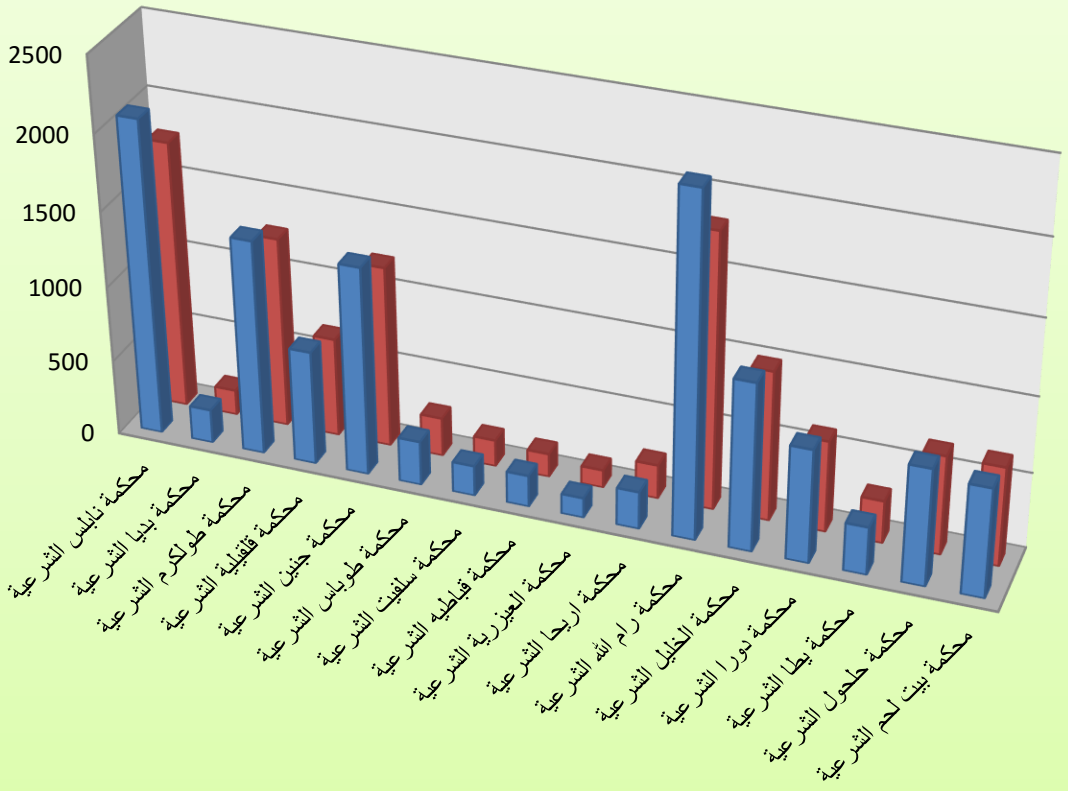

جدول قضايا النفقة في فلسطين خلال العام 2015م

كشف بدعاوى النفقة الوارد والمفصولة خلال عام -2015 م / الضفة الغربية							
المحاكم	القضايا المدورة	القضايا الواردة	المجموع	القضايا المفصولة	القضايا المسقطة	المجموع	المدور للعام القادم
كانون ثاني	634	392	1026	190	144	334	692
شباط	692	349	1041	209	145	354	687
اذار	687	308	995	180	118	298	697
نيسان	697	305	1002	221	95	316	686
أيار	686	335	1021	182	131	313	708
حزيران	708	379	1087	212	128	340	747
تموز	747	319	1066	126	123	249	817
آب	817	522	1339	221	164	385	954
ايلول	954	380	1334	204	169	373	961
تشرين أول	961	381	1342	194	145	339	1003
تشرين ثاني	1003	492	1495	276	218	494	1001
كانون أول	1001	418	1419	286	201	487	932
المجموع العام	634	4580	5214	2501	1781	4282	932

جدول أعمال محكمة الاستئناف الشرعية خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية –الضفة الغربية –

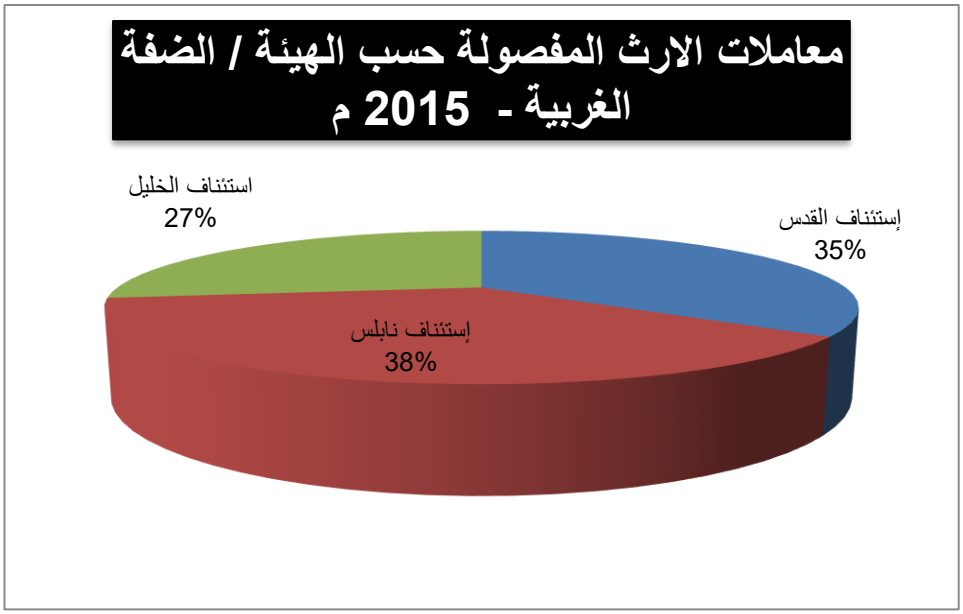

معاملات حصر الارث والتخارج في محاكم الاستئناف خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية – الضفة الغربية–							
محاكم الاستئناف	معاملات الارث	التخارج	المجموع	النفقات الواردة	النفقات المفصولة	المدور	المجموع
استئناف القدس	367	0	367	57	57	0	424
استئناف نابلس	396	0	396	67	67	0	463
استئناف الخليل	286	0	286	25	25	0	311
المجموع	1049	0	1049	149	149	0	1198

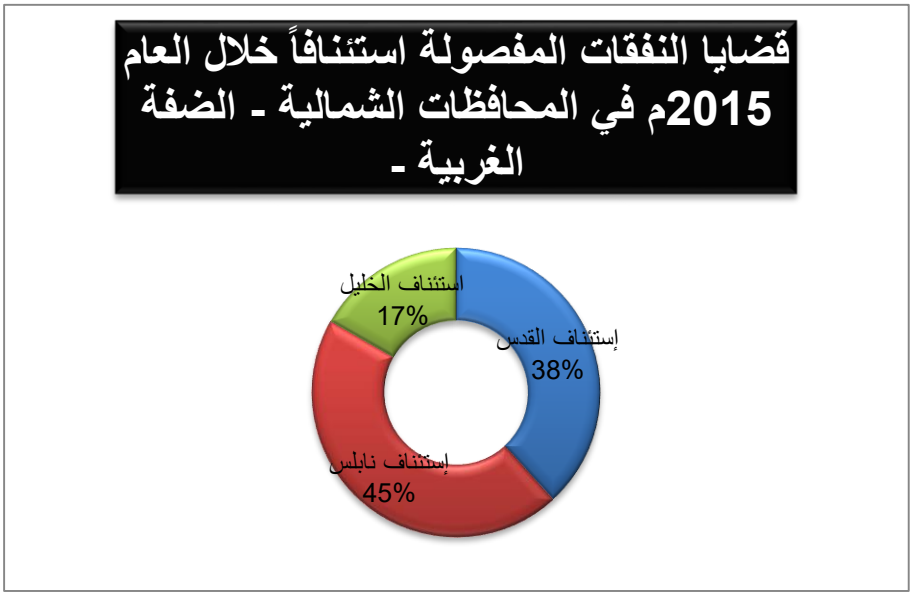

جدول أعمال محكمة الاستئناف خلال العام 2015 م في المحافظات الجنوبية –قطاع غزة–

محكمة الاستئناف الشرعية / المحافظات الجنوبية " قطاع غزة "				
المحكمة	نوع المعاملة	الوارد	المنجز	المدور
استئناف غزة	دعاوى قضائية	337	337	0
	قرارت ادارية	62	62	0
	وراثة	257	257	0
	المجموع	656	656	
	دعاوى قضائية	288	288	0
استئناف خان يونس	قرارات ادارية	127	127	0
	وراثة	233	233	0
	المجموع	648	648	
	المجموع الكلي	1304	1304	0

المعاملات المنجزة من قبل المحكمة العليا الشرعية خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية – الضفة الغربية –

الرقم	نوع المعاملة	الوارد	المجموع	المفصول
1	قرارات المحكمة العليا (الدعاوى)	572	572	572
2	مصادقة زوجية وإشهار اسلام وطلاق	200	200	200
3	ارث وتخارج	22	22	22
4	حجج وقف	33	33	33
5	تقارير تفتيش	0	0	0
6	قاصرين وأيتام	25	25	25
6	متفرقة	0	0	0
7	المجموع العام	852	852	852

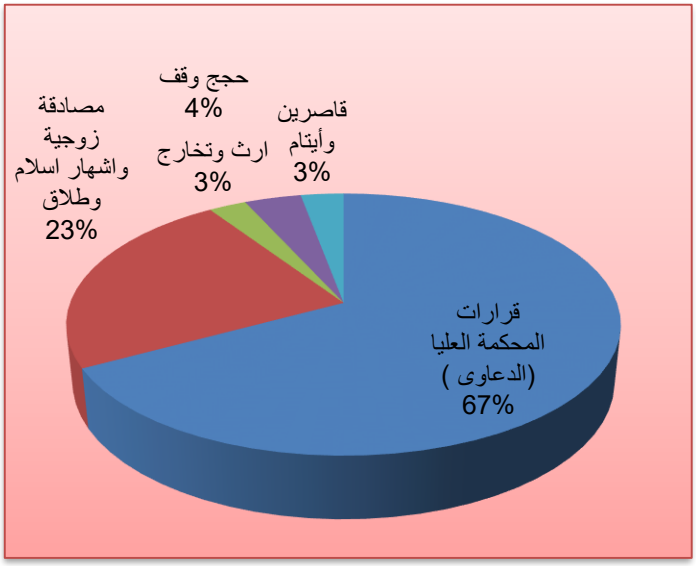

جدول أعمال المحكمة العليا الشرعية في المحافظات الجنوبية – قطاع غزة –

المحكمة العليا الشرعية في المحافظات الجنوبية –قطاع غزة –		
نوع المعاملات	الواردة	المنجز
دعاوى	186	186
معاملات	492	492
المجموع	678	678

جدول أعمال نيابة الاحوال الشخصية خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية – الضفة الغربية

الرقم	اسم الدائرة	مدور من العام السابق	وارد	المجموع	المفصول	المدور للعام القادم
1	منطقة شمال الضفة/نابلس	32	84	116	88	28
2	منطقة جنوب الضفة/الخليل	10	37	47	38	9
3	منطقة بيت لحم	24	60	84	63	21
4	منطقة وسط الضفة/القدس	10	29	39	32	7
5	المجموع العام	76	210	286	221	65

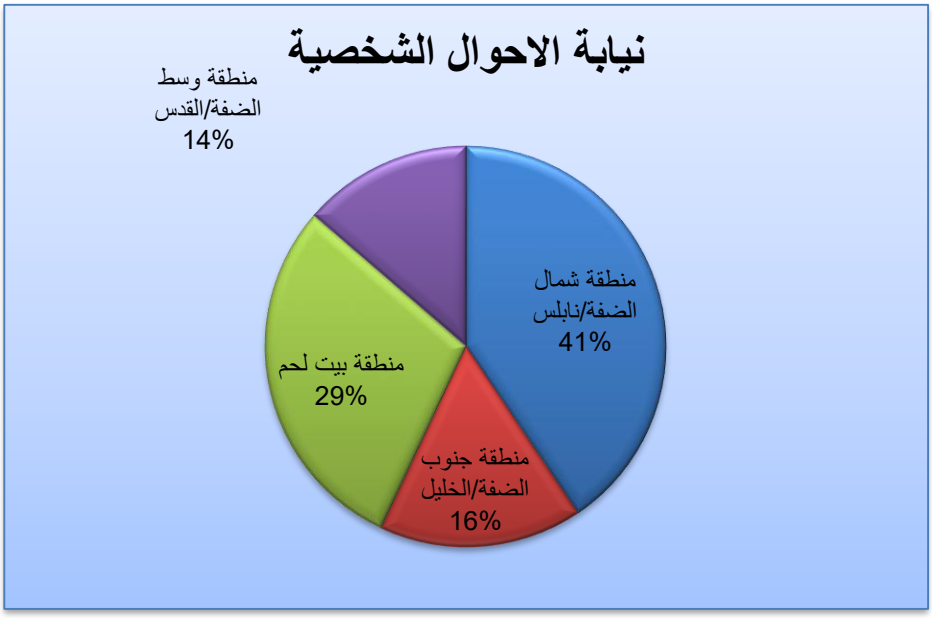

جدول اعمال دائرة الارشاد والإصلاح الأسري خلال العام 2015م في المحافظات الشمالية –الضفة الغربية –

اتفاق	صلح	تحويل للقضاء	ارشاد	متداول للشهر القادم	حفظ	المجموع العام
39	518	2461	217	108	220	3563

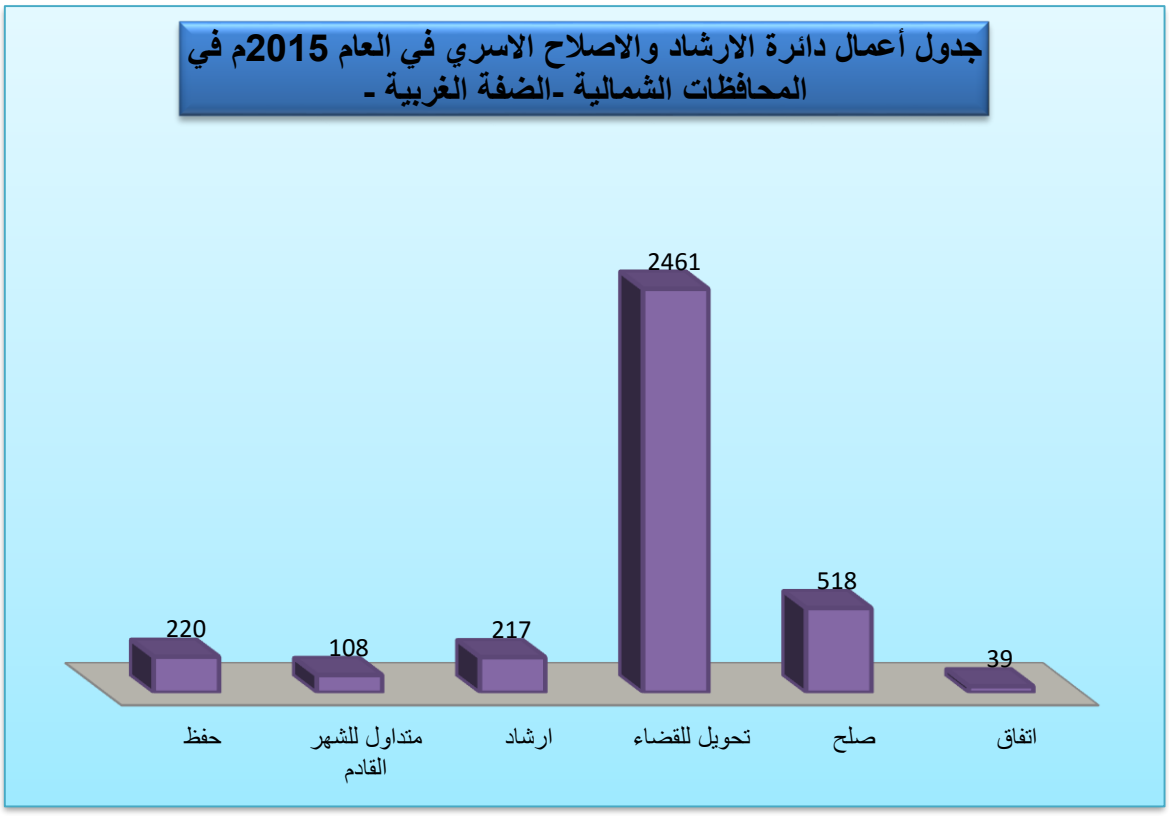

التحديات والتطلعات المستقبلية

تواجه المحاكم الشرعية في فلسطين عدة صعوبات تعرقل العمل اليومي، وتضع العقبات أمام الطموح الرامي للنهوض بعملها كجزء من قطاع العدالة ومن المؤسسات الفلسطينية، ولعل ابرز هذه التحديات عدم الإستقرار الأمني وبالتالي تواصل مضطرب للأراضي الفلسطينية وخاصة في ظل تقسيمها إلى أ وب وج، والإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عدا عن الاختلاف القانوني بينهما، إضافة منع العمل أو التواصل داخل القدس، علما أنّ المحكمة الشرعية في المدينة المقدسة تتبع دائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية كجزء من الوصاية على القدس باتفاق فلسطيني أردني.

وثاني هذه الصعوبات يأتي الانقسام الفلسطيني منذ العام 2007 م، وما ترتب عليه من فصل للمؤسسات الرسمية وانعكاس ذلك سلباً على المواطن الفلسطيني عدا عن زعزعة العمل الرسمي.

وإنّ المحاكم الشرعية تواجه عدداً من التحديات اللوجستية والديمغرافية والقانونية، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي :

- التقسيم القانوني غير المنسجم بين أجزاء الوطن والذي لا ينسجم مع الاحتياجات المتزايدة ولا يراعي الحداثة والتطور داخل المجتمع.
- النقص الحاد في الموارد البشرية والموارد البشرية المؤهلة من موظفين وقضاة.
- عدم مواءمة المباني وضعف البيئة القضائية وضعف الموارد المزَوّدة لها .
- عدم وجود حوسبة أو أتمتة في عدد كبير من المحاكم الشرعية.
- عدم وجود دوائر تنفيذ تابعة للمحاكم الشرعية.

وإنّ ديوان قاضي القضاة بسعيٍ حثيث يتطلع خلال الأعوام القادمة للنهوض بالمحاكم الشرعية من خلال رفع جاهزية وأداء ديوان قاضي القضاة، ليتمكن من تقديم الدعم اللوجستي والقانوني للمحاكم الشرعية المنتشرة في المحافظات الفلسطينية.

وسيتم الشروع من بداية العام 2016م بعدد من الخطوات في سبيل تحقيق هذه الغاية وفي سبيل إنهاء الانقسام القضائي بين الضفة وغزة، على النحو الآتي:

- إعادة تأهيل عدد من المحاكم الشرعية وجرى إعطاء الأولوية لمحكمة جنين الشرعية ومحكمة نابلس الشرعية وهذا الجهد قابل للتوسع.
- الاستمرار ببرامج التدريب والتأهيل القانوني والإداري والمالي.
- رفع مستوى الأداء المالي لصناديق المحاكم وللدوائر ذات الاختصاص المالي والإداري في ديوان قاضي القضاة.
- رفع مستوى الأداء في دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري والسعي لإعداد دبلوم إرشاد في أحد الجامعات الفلسطينية، ورفدها بالدعم اللازم.
- رفع مستوى عمل التخطيط القضائي ورفده بالدعم اللازم.
- الاستمرار بمشروع حوسبة وأتمتة المحاكم وربطها بديوان قاضي القضاة.
- الاستمرار بالعمل على ربط ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة والقضاء النظامي وكل من يلزم من ذوي العلاقة لغايات العمل.
- العمل على رصد احتياجات المحاكم في مختلف المحافظات إضافة على المحاكم في قطاع غزة إن أمكن والخروج بالتوصيات ووضع الخطط بهدف التغلب على صعوبات الانقسام القضائي.

الخاتمة

في النهاية يأتي هذا التقرير في ظل ظروف صعبة على الصعيد المالي والسياسي للمؤسسات الفلسطينية، ورغم كل ذلك سارت المحاكم الشرعية على الطريق المناط بها، وأدّت رسالتها في خدمة أبناء شعبنا الفلسطيني واثبات الحقوق لمستحقيها، كل ذلك كان بتوجيهات سديدة من قبل سماحة قاضي القضاة، بتكاتف وتعاون بين كافة دوائر القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية على اختلاف درجاتها المنتشرة في المحافظات الفلسطينية.

وبناءً على ما سبق لازالت طموحاتنا نحو تطوير عمل المحاكم الشرعية في فلسطين والهدف المنشود هو تقديم أفضل خدمة للمواطن الفلسطيني وتعزيز ثباته على أرضه كون القضاء الشرعي كان وما زال هو رأس الحربة في تثبيت حقوقنا الفلسطينية، حيث كانت ولا زالت سجلات المحاكم الشرعية التي يقدر عمرها بمئات السنين أكبر دليل على الوجود الإنساني والملكية الفلسطينية.

والله ولي التوفيق

المحاكم الشرعية وعناوينها

المحافظة المدينة	اسم المحكمة	العنوان	رقم الهاتف
البيرة	مقر ديوان قاضي القضاة	البيرة / ش المغتربين – قرب اجنحة جمزو الفندقية	02-2414570/1/2/3
البيرة	المحكمة العليا الشرعية	البيرة / ش المغتربين – قرب اجنحة جمزو الفندقية	02-2414570/1/2/3
القدس	محكمة القدس الشرعية	القدس / شارع صلاح الدين	
الخليل	محكمة الخليل الشرعية	بالقرب من محطة حسونة للمحروقات	02-2228234
الخليل	محكمة الخليل الشرعية / البلدة القديمة	بالقرب من المدرسة الابراهيمية	02-2235988
يطا	محكمة يطا الشرعية	بالقرب من بلدية يطا	02-2270221
حلحول	محكمة حلحول الشرعية	بالقرب من بلدية حلحول	02-2292333
الظاهرية	محكمة الخليل الجنوبية الشرعية	الظاهرية / الخوخة	02-2265007
ترقوميا	محكمة الخليل الغربية الشرعية	بالقرب نادي ترقوميا الرياضي	02-2584240

دورا	محكمة دورا الشرعية	بالقرب من بلدية دورا	02-2280591
الخليل	استئناف الخليل	بالقرب من محطة حسونة للمحروقات	02-2217880
بيت لحم	محكمة بيت لحم الشرعية	باب الدير ساحة المهد / قرب مسجد عمر بن الخطاب	02-2742452
العيزرية	محكمة العيزرية الشرعية	مقر المحافظة / فوق البنك التجاري الفلسطيني	02-2798096
اريحا	محكمة اريحا الشرعية	بالقرب من الدوار	02-2322572
الرام	محكمة الرام الشرعية	بالقرب من داخلية الرام	02-2344838
البيرة	محكمة رام الله والبيرة الشرعية	البالوع قرب هيئة الفساد	02-2422110
نعلين	رام الله الغربية الشرعية	بجانب بلدية نعلين	02-2482727
بير زيت	محكمة بيرزيت الشرعية	قرب دوار البريد	02-2810928
سلواد	محكمة رام الله الشرقية الشرعية	مبنى بلدية سلواد	02-2891001
نابلس	محكمة نابلس الشرعية	شارع رفيديا –عمارة الزكاة	09-2341983
نابلس	استئناف نابلس	شارع رفيديا –عمارة الزكاة	09-2351038
حوارة	محكمة نابلس الجنوبية	مقابل محطة وقود الحواري	09-2590332

	الشرعية		
طولكرم	محكمة طولكرم الشرعية	فوق بنك فلسطين /عمارة برهم	09-2672076
عتيل	محكمة طولكرم الشمالية الشرعية	قرب مكتب تكسي النخيل	09-2661680
سلفيت	محكمة سلفيت الشرعية	بالقرب من الداخلية	09-2515629
بديا	محكمة سلفيت الغربية الشرعية	مبنى بلدية بديا	09-2993565
قلقيلية	محكمة قلقيلية الشرعية	حي صوفين / بجانب مقر الامن الوطني	09-2940051
جنين	محكمة جنين الشرعية	قرب دوار يحيى عياش	04-2501047
قباطية	محكمة جنين الجنوبية الشرعية	قرب بنك الاردن	04-2512047
طوباس	محكمة طوباس الشرعية	عمارة ضبابات / قرب مسجد الشهيد	09-2574567
غزة	غزة المحكمة العليا الشرعية	غزة –شارع النصر بجوار مجلس الوزراء (قرب عيادة السويدي)	
غزة	محكمة الإستئناف الشرعية	غزة – السرايا – من الجهة الشرقية	
خانيونس	محكمة الإستئناف الشرعية	خانيونس المحطة – مقابل مكتبة البلدية	08-2068599

الشمال	محكمة شمال غزة الشرعية	بيت لاهيا –شمال مدينة الشيخ زايد – بجوار مديرية التربية والتعليم	08-2476181
جباليا	محكمة جباليا الشرعية	جباليا –دوار الجرن–مدخل معسكر جباليا الجنوبي	08-2485290
غزة	محكمة الشيخ رضوان الشرعية	الشيخ رضوان – بالقرب من الجسر	08-2874455
غزة	محكمة غزة الشرعية	غزة – السرايا – من الجهة الشرقية	08-2829196
الشجاعية	محكمة الشجاعية الشرعية	شارع النزاز –شرق مستوصف صبحة–	08-2815441
الوسطي	محكمة الوسطي الشرعية	النصيرات – مدخل النصيرات الشرقي (شارع صالح الدين)	08-2553270
دير البلح	محكمة دير البلح الشرعية	دير البلح – البلد – بالقرب من مسجد البلد القديم	08-2530122
خانيونس	محكمة خانيونس الشرعية	خانيونس – أمام سوق الزيتون – الشارع الشمالي لدار الكتاب و السنة	08-2051087
بني سهيلا	محكمة بني سهيلا الشرعية	بني سهيلا – دوار السوق بالقرب من محلات بهلول	08- 2071244
رفح	محكمة رفح الشرعية	رفـح – الكراج الشرقي مقابل مكتبة البلدية	08- 2135093

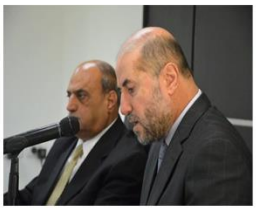

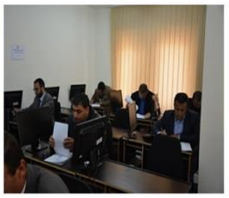

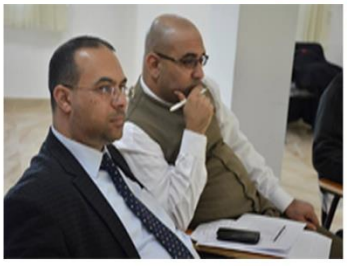

نحو قضاء شرعي مستقل منسجم مع قطاع العدل ، يختص في النزاعات الاسرية المتعلقة بالأحوال الشخصية والأوقاف ، قادر على ضمان اجراءات تقاضي سريعة وعادلة بنزاهـــة وكرامة وحياد

العنوان الرئيس : البيرة شارع نابلس – بالقرب من اجنحة جمزو الفندقية
هاتف: 3/ 2/ 1/ 970-2414570
فاكس: 970-2-2414584